

ادارة الانترنت  
دراسة فى اطار اعمال القمة العالمية لمجتمع المعلومات  
كارلوس أ. الفونسو

وثيقة معدة من اجل  
معهد العالم الثالث  
يوليو 2005

معهد العالم الثالث يعبر عن تقديره للمساندة المقدمة من  
المركز الدولي لايحاث التنمية

IDRC  CRDI

## قائمة المحتويات

1- مقدمة .

2- مفاهيم خاطئة .

3- أنشطة الفريق العامل المعنى بادرارة الانترنت : عرض  
الاطار

قرارات القمة العالمية لمجتمع المعلومات والفريق العامل المعنى بادرارة الانترنت .  
انشاء الفريق العامل المعنى بادرارة الانترنت .  
موقف الاتحاد الدولي للاتصالات .  
"تعريف عملي" للانترنت .

4- نماذج ادارة الانترنت : عرض .

5- المجتمع المدني وادارة الانترنت  
الاطار .

تكتل الادارة وعملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات .  
الادارة العالمية والمجتمع .  
الادارة العالمية والعامه .

ملحق 1: نبذة تاريخية عن هيئة الانترنت المعنية بالاسماء  
والارقام المخصصة (ICANN).

## 1- مقدمة

هيكل الانترنت ، مثله مثل القوانين الطبيعية للفيزياء، يحدد المساحات التي يمكن عليها وضع وتنفيذ سياسات عامة. ولكن ، في حين لم يضع الانسان قوانين الفيزياء ، فان الهيكل السيراني بنى بواسطة افراد ومؤسسات. ونتيجة لذلك فان لدينا مشكلتين مختلفتين وان كانتا مرتبطتين : 1-كيفية وضع سياسة عامة في اطار الهيكل العالمي للانترنت، و 2-كيفية تصميم بناء الانترنت ذاتها .

ولفجانج كلينو اختر

المناقشات الاخيرة حول ادارة الانترنت ، والتي حفزها ، ومنذ المرحلة الاولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات<sup>1</sup> ، تشكيل الفريق العامل المعنى بادارة الانترنت<sup>2</sup> (يشار اليه فيما بعد في هذه الوثيقة بـ "الفريق العامل" ) ، طرحت رؤى حول افضل اسلوب لادارة البنية التحتية المنطقية<sup>3</sup> للانترنت الخاصة بشبكة الشبكات ، وتأرجحت الرؤى ما بين وجهتي نظر متناقضتين : هناك من ناحية اولى ، قطب الايكانيون<sup>4</sup> ويصرون على انه في حالة وجود ما يحتاج للاصلاح ، فان ذلك يمكن ان يتم في اطار الهياكل الحالية، والتي يفضلون وصفها بانها قائمة على القطاع الخاص .

على الناحية العكسية ، هناك عدد صغير من ممثلى بعض الدول (ليس بالضرورة اعضاء في "الفريق العامل") ينادون بنقل كل مهام هيئة الانترنت المعنية بالاسماء والارقام المخصصة (ايكان ) الى الاتحاد الدولي للاتصالات . وجهة النظر الاخيرة هذه يدعمها ما حدث من دعم من جانب الاتحاد الدولي للاتصالات "للفريق العامل" ، واحتفاظ الاتحاد بمراقبين نشطين للغاية وبشكل دائم للمشاركة سواء في الاجتماعات وجهالوجه او الاجتماعات عبر الخطوط المفتوحة "للفريق العامل" ، اضافة الى التدخلات الاولية الصريحة جدا في اجتماعات "الفريق العامل" من جانب السكرتير العام للاتحاد يوشيو اوتسومي ، دفاعا عن وجهة النظر هذه .

توجد ، فيما بين هذين القطبين ،لوجهات النظر ، عدد من المقترحات المختلفة ، والتي تهدف بشكل عام الى تناول عدد اكبر كثيرا من المسائل التي تم تحديدها كمكونات لنظام مستقبلي عالمي لادارة الانترنت ، تتخطى قائمة " الاسماء، الارقام، البروتوكولات " المحددة في اطار نظام الايكان . تسعى وجهات النظر هذه الى التعامل مع مسائل من بينها : نفقات الربط بين الدول، الامن الحاسوبي والجرائم الحاسوبية ( بما في ذلك البريد الالكتروني التطفلي -سبام- و "phishing" واشكال اخرى من الجرائم والتصرفات الضارة اجتماعيا عبر الانترنت )، التراخيص ،حقوق الانتاج والعلامات التجارية المميزة المسجلة (التي يطلق عليها وفق

<sup>1</sup> ولفجانج كلينو اختر:

Wolfgang Kleinwächter, "Internet Co-Governance -- Towards a Multilayer Multiplayer Mechanism of Consultation, Coordination and Cooperation (M3C3)",

بحث قدم الى المشاركات غير الرسمية للفريق العامل المعنى بادارة الانترنت ، جنيف ، 21/21 سبتمبر، 2004

<sup>2</sup> -معلومات مرجعية حول الفريق العامل المعنى بادارة الانترنت في ملحق 2 . وقائمة الاختصارات في ملحق 4

<sup>3</sup> ادارة البنية التحتية المنطقية للانترنت تشمل المهام ذات الصلة بتوزيع عناوين بروتوكولات الانترنت، اسناد اسماء النطاقات الاعلى ودارتها ، وايضا البشارات على نقل البيانات والبروتوكولات الجذرية .

<sup>4</sup> يستخدم الكاتب هذا المصطلح للإشارة الى الاشخاص المشاركين بطبيعة مهنتهم اوسياسيا في نظام الايكان . عرض لنظام الايكان في الملحق رقم 1 .

مصطلحات المنظمة الدولية للملكية الفكرية<sup>5</sup> "حقوق الملكية الفكرية" ، الخصوصية وحماية البيانات ، واخرى عديدة غيرها ، كما يوضح العرض المقدم فى تقرير "الفريق العامل" .

كان على "الفريق العامل" ان يأخذ فى اعتباره الانعكاسات الخطيرة للتوسع الكبير فى البنية التحتية المنطقية للانترنت والتي تتعدى الانترنت بكثير، لتنعكس على كل جوانب المجتمع، السياسة، الاقتصاد والثقافة ، وبالتالي ضرورة دراسة والنظر الى الخيارات التى تتعامل مع قائمة طويلة من هذه الانعكاسات الخطيرة .

على سبيل المثال ، وردا على التدهور المذهل فى مجال الانترنت بسبب البريد الالكترونى التطفلى-سبام- والـ " Phishing " ، اضافة الى الثغرات التى يعانى منها النظام الحالى لاسماء النطاق ( DNS ) ، فان الفرقة العاملة المعنية بهندسة الانترنت ( IETF ) تستطيع وتسعى الى بناء ما يمكن ان يطلق عليه "قفل امان" افضل ، وهو ما يعنى فى هذه الحالة نظام آمن للتوثيق بالنسبة لراسل البريد الالكترونى يتم تطبيقه كنظام موحد من جانب جميع مشغلى خدمات البريد الالكترونى فى العالم . ولكن ايا كانت جودة "قفل الامان" فان اللصوص سوف يتمكنون من الدخول الى منزلى ، وبالتالي فاتى اتوقع ان يصاحب "قفل الامان" سلسلة من الاجراءات الاخرى لحماية مجتمعى ، وغير ذلك . وعليه فان الفرقة العاملة المعنية بهندسة الانترنت سوف تتفهم بالتأكيد ان وضع اطر قانونية واجراءات اخرى ضد مرتكبي الجرائم ذات الصلة بالانترنت يتعدى خبرات وقدرات الفرقة .

من ناحية اخرى فانه من المستحيل تقريبا لشخص ما امتلاك الخبرة الكافية للتعامل مع كل المسائل التى قد تتعلق بإدارة الانترنت . "الفريق العامل" وضع قائمة تضم اكثر من 40 من تلك المسائل و ، بالرغم من بعض الانطباعات المخالفة، فان الفريق لا يتكون بشكل كامل من خبراء يغطون كل هذه الموضوعات . وانما ساهم الاعضاء فى اعمال الفريق العامل بخبراتهم المحددة فى بعض المجالات ذات الصلة بهذه المسائل ، وايضا رؤيتهم ومعرفتهم من مختلف المنطلقات لمحاولة وضع تقرير مفيد ، ومن المأمول ، غير منحاز ، يتفق مع التفويض الصادر فى خطة العمل للقمة العالمية لمجتمع المعلومات .

هذه الوثيقة تسعى الى عرض معلومات حول المرحلة الانتقالية الحالية لإدارة الانترنت ، من خلال مناقشة بعض المناهج التى طرحت للنقاش العام، وتستعرض التقرير الختامى "الفريق العامل" . كما تعرض ايضا نبذة معلومات تاريخية ومرجعية حول النظام الحالى لإدارة الذى وضع خصيصا للانترنت ( يشار اليه فى الوثيقة بنظام الايكان ) اضافة الى ذلك تقدم الوثيقة عرضا للرؤى حول ادارة الانترنت من وجهة نظر المجموعات المنظمة لمنظمات المجتمع المدنى التى شاركت فى المناقشات المعنية سواء داخل او خارج "الفريق العامل" .

تعتمد هذه الوثيقة على عدد كبير من المساهمات فى المناقشات من جانب تكتل الادارة للمجتمع المدنى ، وعلى معلومات تم جمعها خلال اعمال "الفريق العامل" ، وعلى العديد من المقالات لخبراء فى مجال او اكثر ذات صلة بالموضوع الرئيسى . وهو عدد كبير يصعب حصره تحديدا هنا ، ولا يتحمل ايا منهم مسؤولية الاراء الواردة فى هذه الوثيقة .

<sup>5</sup> المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

## 2- مفاهيم خاطئة

الآن ، سوف نحاول الرد على السؤال : هل هناك حاجة لترتيب او كيان اضافي ؟ نحن نقول،نعم، نحن نحتاج لترتيبات ، ولكن ، لانحتاج الى كيان او منتهى جديد. لماذا ؟ لاننا نرى ان المنظمات المتخصصة ، وهي الاتحاد الدولي للاتصالات ، اليونسكو، المنظمة الدولية للملكية الفكرية، قادرة على تغطية كل المسائل التي نتعامل معها اليوم. ممثل الحكومة السورية في الاجتماع المفتوح للفريق العامل المعنى بادرة الانترنت ، جنيف، 14 يونيو، 2005 ، من واقع محاضر الاجتماع .

يظهر النقاش المكثف حول ادارة الانترنت وجهات نظر منحازة او غير قائمة على معلومات صحيحة حول الموضوعات ، والعمليات، نظرا لان مصالح خاصة تشعر بالتهديد من فكرة ان ما هو قائم غير صحيح او مجرد غير كاف .<sup>6</sup> البعض يعمل على اظهار "الفريق العامل" بانه مجموعة تحت السيطرة الكاملة للاتحاد الدولي للاتصالات . وهذا غير صحيح ، بالرغم من ان الاتحاد قام بالكثير من اجل التأثير عليه ( وهو نفس ما قام به الايكان واطراف معنية اخرى - احد اعضاء مجلس الايكان ، وكذلك عدد صغير من الاعضاء الاخرين فى نظام الايكان ، هم ايضا اعضاء فى "الفريق العامل" ).

المفاهيم الخاطئة من جانب المشاركين فى الحوار العالمى تتراوح من الاعتقاد بان حركة المحتوى تمر عبر نظام تشغيل المنطقة الجذرية الى التفكير بان مهام ادارة الانترنت بالكامل يجب ان تكون تابعة للاتحاد الدولي للاتصالات . يتم فى كثير من الحالات تقديم الايكان باعتباره منظمة عالمية ، وهو صحيح جزئيا فقط ، غير صحيح قانونيا على الاطلاق. الايكان تخضع للقوانين الفيدرالية الامريكية وقوانين ولاية كاليفورنيا ، وسلطاته فى ادارة الانترنت تحددها عدة عقود ومذكرة تفاهم اطرافها الحكومة الامريكية، الايكان والمشغل الرئيسى للنظام العالمى لاسم النطاق ، شركة خاصة اسمها Verisign .

لدى انقضاء العمل بمذكرة التفاهم بين وزارة التجارة الامريكية والايكان، فى سبتمبر ، 2006 ، لا احد يعرف تحديدا ماذا سوف تفعل الحكومة الامريكية فى هذه المرحلة، ولكن من الواضح انها تستطيع فعل اي شئ فيما يتعلق بادرة البنية التحتية المنطقية ( مجموعة مهام الادارة التى تقوم بها الايكان ) . وفى الواقع، فان الدافع وراء وجهات نظر رئيسية لمناقشة ادارة عالمية للانترنت هو انشاء منظمة عالمية حقيقية تكون مستقلة عن اية حكومة، بما فى ذلك الولايات المتحدة الامريكية ، وهذا هو اهتمام يكتسب تأييدا واسعا بما يتعدى بكثير الامم المتحدة .

كما تم الاشارة اليه ، فان الاتحاد الدولي للاتصالات يبدى اهتماما كبيرا بان ينتقل اليه على الاقل جزء من الادارة . واذا ما استخدمنا لغة ماركس وانجيلز فى المانيفستو الشيوعى "هناك شبح يخيم على عالم الاتصالات - شبح التضام " . فى الواقع ، التضام يعنى فى الاساس هجرة كل طبقة المعلومات (المحتوى) لخدمات الاتصالات والاذاعة الى الانترنت - وهو ما يفضل الاتحاد الدولي للاتصالات بالترويج له تحت اسم "شبكة الجيل الجديد" .

<sup>6</sup> - كمثال لوجهات النظر القائمة على مفاهيم خاطئة بشكل صارخ ، انظر :

Elliot Noss, "A battle for the soul of the Internet", ZDNet News, June 3rd, 2005  
([http://news.zdnet.com/2100-9588\\_22-5730589.html](http://news.zdnet.com/2100-9588_22-5730589.html)).

العديد من المفاهيم الخاطئة الواردة فى هذا البحث مرجعها المقال المذكور .

هذا اهتمام قوى للاتحاد الدولي للاتصالات (لانه اهتمام للشركات الكبرى للاتصالات والاذاعة) ، وبالتالي فسوف يقا تلون للفوز بمكان تحت الشمس مع زحف التضام بشكل مستمر . هيكل السلطة فى الاتحاد الدولي للاتصالات اليوم يشمل 90 حكومة ونحو 650 شركة اتصالات ومنظمات منتسبة – ويصعب تصور انهم سوف يجلسون وينتظرون فقط. ولكن، وكما هو ثابت بوضوح من نتائج (التقرير) ، فانه من الخطأ النظر الى "الفريق العامل" باعتباره مجرد ببعاء تابع للاتحاد الدولي للاتصالات .

البعض يرى ان وجود ممثلين لحكومات من دول "غير ديموقراطية" فى "الفريق العامل" وآليات القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، يشكل تهديدا ، لان ذلك قد يتيح لهم الفرصة لقيادة هيكل عالمى للادارة اذا ما تم ربطها بشكل ما بالامم المتحدة . تثار مخاوف فيما يتعلق بالرقابة، الضرائب، وقيود تنظيمية مشددة من جانب الحكومات . فى الواقع ، كل حكومات الدول المتقدمة تقريبا كانت متواجدة فى المناقشات ، وكان لها على الاقل نفس مقدار التأثير لدول الجنوب والنظم "السلطاوية" .

هل يبقى عالم الايكان على الدول المصنفة كغير ديموقراطية بعيدا عن آليات اتخاذ القرار ؟ هذا لا يجب ان يحدث . من المفترض ان تكون الانترنت مفتوحة للجميع ، بما فى ذلك آليات اتخاذ القرار التى تحافظ على تطور الانترنت . كوبا دولة مشاركة فى سجل عناوين الانترنت لامريكا اللاتينية والكاريبي ( LACNIC ) ، على سبيل المثال ، على قدم المساواة مع الدول الاخرى ، وامريكا اللاتينية والكاريبي فخورين بهذا الدرس فى الانفتاح – فى اقليم حيث تستبعد الولايات المتحدة كوبا من المشاركة فى غالبية المنظمات الاقليمية .

وجهات النظر المؤيدة لـ "عدم المساس باى شئ" عادة ما ترغب فى تكرار مستوى ونوعية المشاركة فى نظام الايكان . من المؤكد ان نظام الامم المتحدة لا يتصف بالشفافية والتعددية ، وان "الفريق العامل" يعد استثناءا من المأمول ان يتكرر فى الاطر الاخرى داخل الامم المتحدة .

ولكن ، ما يطلق عليه آليات من "القاع الى القمة" داخل الايكان تبدأ من قاع ضيق جدا ويتم التلاعب فى اجراءات الترشيح، نظرا لتدخل اعضاء لجنة الترشيحات فى البحث عن مرشحين محتملين . ولكن "الفريق العامل" اتفق فى الراى حول الحاجة الى منظمة دولية من نوع جديد ( تكون على الاقل منتدى عالمى )، تبقى فوق نظام الايكان الحالى الذى يتخذ من الولايات المتحدة مقرا له ( على اعتبار انه سوف يحتوى مكونات ادارة تتخطى بشكل كبير تشغيل البنية التحتية المنطقية )، وان يكون اكثر شفافية وتمثيلا عن اية وكالة حالية فى نظام الامم المتحدة .

بشكل عام فان المعارضة الاقوى لاعادة تشكيل الادارة بما يؤثر على كيفية تشغيل البنية التحتية المنطقية ، مصدرها المصالح القوية العاملة فى السوق العالمى لاسماء النطاق وفرص الربح التى يتيحها . فى الواقع *investors.com* هى واحدة من الوسائط القليلة التى كان لها رد فعل عنيف ضد تقرير "الفريق العامل" او اية احتمالات لمشاركة الامم المتحدة (او اية منظمة عالمية اخرى) فى ادارة الانترنت ، وذلك استنادا على مبرر "نجاح السوق" للنموذج الحالى<sup>7</sup> .

<sup>7</sup> -المقال يبدأ بالنص التالى : بيروقراطية معروفة تماما بالفشل والفساد ترغب فى تنظيم اكبر الصناعات نموا فى العالم . ملاحظة لشركات الانترنت : عليكم القلق " . "ارفعوا ايديكم عن الشبكة" .

"Hands Off the Net", investors.com, July 18, 2005..

الحقيقة الواضحة ان الآليات الاصلية لادارة الانترنت التي ادت الى انشاء الايكان ، ولدت سلعة مخلقة اصطناعيا صودرت من العامة<sup>8</sup> ، اطلق عليها "اسماء النطاقات الاعلى العامة" (gTLD) وجهة نظر اتبعتها للاسف بعض الدول فيما يتعلق بالنطاق الاعلى للرمز القطري ( ccTLD ) ، تحقيق شخصية دولة ما على الانترنت . احيانا يكون الـ ccTLD فى يد شركة خاصة خارج الدولة التى يتبعها الـ ccTLD (مثل حالة "iq" ، النطاق العراقى ، يحتفظ به بائع مقره الولايات المتحدة منذ فترة نظام صدام وحتى وقت قريب ).

الايكان اليوم ليس اكثر من سمسار فى مجال gTLD ، غارق فى خلافاته وآليات اتخاذ القرار الخاصة به (مثل الموضوع الاخير الخاصة باعادة اسناد ".net" )، وذلك دون الحديث عن تبعيته من حيث التمويل لرجال الاعمال – وجه اخر لعملياته يؤكد بشكل جليل عدم استقلاليته ، كما تم الاقرار به صراحة من جانب مموليه الرئيسيين (قاعدة التسجيل ، التى تدفع رسم سنوى للايكان مقابل كل نطاق من خلال سجلاتهم المقابلة ) فى كلماتهم فى اجتماع الايكان فى لوكسمبورج ، يوليو 2005.<sup>9</sup>

---

<sup>8</sup> -"العامة" فى هذا البحث تستخدم وفق تعريف :

David Bollier, "Silent Theft – The Private Plunder of our Common Wealth", New York, Routledge, 2003,

فى اشارة للموارد العامة لفائدة الجميع والتى يجب ان تبقى بعيدا عن ايدى احتكارات القطاع الخاص .

<sup>9</sup> انظر الى محاضر المنتدى العام فى وثائق اجتماعات الايكان فى لوكسمبورج ، يوليو ، 2005

( <http://www.icann.org> )

### 3- أنشطة الفريق العامل المعنى بإدارة الانترنت : عرض

مع تصاعد أهمية الانترنت للشعوب فى كل انحاء العالم ، يطرح السؤال الحيوى : كيفية تضمين صوت عدد متنامى من اصحاب المصلحة فى آليات جديدة للتنسيق او "ادارة" مهام تقنية حيوية للانترنت ؟ هذا السؤال يطرح اليوم داخل مثل هذه الهيئة التنسيقية . هيئة الانترنت المعنية بالاسماء والارقام المخصصة ICANN ، التى تتولى ادارة جوانب من نظام الانترنت لتخصيص الاسماء ومهام تقنية حيوية اخرى.

تقرير NAIS ، اغسطس ، 2001 .<sup>10</sup>

#### الاطار

المرحلة الاولى لل قمة العالمية للمعلومات التى انتهت بعقد قمة جنيف فى ديسمبر 2003 ، ابقت موضوعين حيويين مفتوحين لمزيد من الدراسة . الاول يتعلق بكيفية تمويل الافادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاغراض التنمية، وبشكل خاص فى الدول الاقل نموا . وهذا يشمل ، فى كل الدول ، تمويل استراتيجيات الشمول الرقمية، وفى الدول النامية ، تعزيز البنية التحتية ، بناء القدرات والاستدامة ، الى جانب الشمول الرقمية. فريق المهام المعنى بالآليات المالية ( TFFM ) الذى شكله السكرتير العام للامم المتحدة خصيصا لدراسة بدائل التمويل ، اصدر تقريره فى يناير 2005 .<sup>11</sup>

الموضوع الثانى يتعلق بالادارة العالمية للانترنت -كيفية انشاء، تحسين او تكييف آلية عالمية للتعامل مع الموضوعات الرئيسية التى تنتج عن التواجد المتنامى المؤكد للانترنت فى الاقتصاد، المجتمع، السياسة والثقافة فى كل الامم . موضوعات مثل تحديد وتوزيع اسماء النطاق وعناوين بروتوكول الانترنت، تسوية نفقات بيانات الترددات فيما بين الدول ، حق النفاذ على البنية التحتية (النفاذ الشامل) وعلى المعلومات ، حرية التعبير ، الامن والاستخدام الملازم او المشروع وغير ذلك.

شكلت الامم المتحدة بالتالى الفريق العامل المعنى بإدارة الانترنت ويضم 40 عضوا من دول مختلفة وجهات اخرى ( حكومات، رجال اعمال، اكاديميين، منظمات مجتمع مدنى ). "الفريق العامل" اصدر تقريره فى 15 يوليو، 2005، بكل اللغات الست للامم المتحدة . التقريران يشكلان مدخلات ومرجعيات للنقاش الدائر فى اطار الاعداد للقمة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات فى تونس ، فى نوفمبر 2005 .

لا ينفى ذلك وجود جهود سابقة فى هذا الصدد . فى الواقع ، وكما يتم شرحه لاحقا ، تقدم تكتل منظمات المجتمع المدنى للادارة فى توقيت مبكر جدا بمقترح لتشكيل مجموعة عمل (او سلسلة من مجموعات عمل تتولى كل منها موضوع محدد) ، وذلك خلال اعمال اللجنة التحضيرية

<sup>10</sup>- دراسة المنظمات غير الحكومية والايكان ( NAIS )

"Legitimacy, and the Public Voice: Making Global Participation and Representation Work", Executive Summary, August, 2001, p.1 (<http://www.naisproject.org>).



الثانية فى فبراير 2003، وعمل بوصفه مجموعة عمل حول الادارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بما فى ذلك ادارة الانترنت ) منذ مارس 2003 على الاقل .

وقبل ذلك ، تم تشكيل مجموعة عمل اخرى حول الادارة ( فى 2001 ، بدعم من مؤسسة Markle Foundation وسجل ccTLD لالمانيا DENIC ) -  
NGO and Academic ICANN study (NAIS) ، مركزا على تحويل الايكان الى منظمة اكثر عالمية وتعددية .

مجموعة من الباحثين الجامعيين بقيادة الاساتذة ميلتون مولر وهانس كلاين وضعا "مشروع ادارة الانترنت "، الذى ظل يقدم دراسات تحليلية حول ادارة الانترنت منذ 2002 على الاقل.<sup>12</sup> وايضا ، جوانب عديدة لادارة الانترنت متوفرة فى المناقشات والمقترحات حول ادارة تكنولوجيا المعلومات فى تقرير *Louder Voices* الذى قدم الى مجموعة العمل المعنية بالفرص الرقمية فى يونيو 2002.<sup>13</sup> واخيرا ، كانت هناك مساهمة هامة فى الحوار من جانب فريق مهام الامم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعنى بمنندى عالمى حول ادارة الانترنت ، فى مارس، 2004.<sup>14</sup>

قرارات القمة العالمية لمجتمع المعلومات والفريق العامل المعنى بادارة الانترنت.

يتخطى ما يطلق عليه اليوم "ادارة الانترنت " بكثير التفويض الممنوح للهيئة التى انشأت فى عام 1998 لى تنسق على المستوى العالمى الهيكل المنطقى للانترنت. استغرقت الايكان وقتا طويلا لى تعترف بالحاجة لتوسيع آفاق ادارة الانترنت لتشمل جوانب اعرض تعد حيوية لمستقبل الانترنت .

فى الواقع ، فان الايكان ومجتمع الانترنت ( ISOC )، واللتين احتفظتا بعلاقات وثيقة حول عدة موضوعات ، قاومتا استخدام مفهوم ادارة الانترنت حتى وقت قريب، مع تفضيلهما التركيز على فكرة "التنسيق" بين الكيانات المختلفة للقطاع الخاص. وزعت ISOC نشرة خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات فى جنيف فى ديسمبر 2003 كان عنوانها : "تطوير امكانيات الانترنت من خلال التنسيق، وليس الادارة " .<sup>15</sup>

<sup>11</sup> -تتوافر على : [http://www.itu.int/wsis/documents/doc\\_multi.asp?lang=en&id=1372|1376|1425|1377](http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi.asp?lang=en&id=1372|1376|1425|1377).

<sup>12</sup> <http://www.internetgovernance.org>.

<sup>13</sup> المرجع:

Don MacLean et al., "Louder Voices: Strengthening Developing Country Participation in International ICT Decision-Making", Commonwealth Telecommunications Organisation and the Panos Institute, June 2002.

<sup>14</sup> -المرجع :

Don MacLean (ed.), "Internet Governance: A Grand Collaboration", UN ICT Task Force, New York, September, 2004 (<http://www.unicttf.org>).

<sup>15</sup> -نشرة مجتمع الانترنت تتوافر على :

The ISOC bulletin is available at <http://www.isoc.org/news/7.shtml>.

ولكن، التوافق الذي تحقق خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات أكد على أن "تنسيق" أو إدارة الإنترنت يجب أن يتخذ طابعاً أكثر شمولية. خطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات المرتبطة بإعلان المبادئ تضع أربع أهداف "للفريق العامل"، كجزء من "البيئة التمكينية" ، تذكر الخطة :

نطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشئ فريق عمل معنياً بإدارة الإنترنت، في عملية مفتوحة وجامعة تضمن وجود آلية من أجل المشاركة الكاملة والنشطة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من البلدان النامية والمتقدمة ومشاركة المنظمات والمحافل الحكومية المشتركة والدولية ليقوم ببحث موضوع إدارة الإنترنت وتقديم مقترحات لاتخاذ ما يلزم بشأنه في موعد لا يتجاوز عام 2005. وينبغي أن يقوم هذا الفريق، على وجه الخصوص، بما يلي:

- 1- صياغة تعريف عملي لإدارة الإنترنت؛
- 2- تعيين قضايا السياسة العامة التي تتصل بإدارة الإنترنت؛
- 3- صياغة فهم مشترك للأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها الحكومات والمنظمات الحكومية المشتركة والدولية القائمة وغيرها من المحافل، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني من البلدان النامية والمتقدمة.
- 4- إعداد تقرير عن نتائج هذا النشاط لعرضه على المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس في عام 2005 للنظر فيه واتخاذ ما يلزم بشأنه.<sup>16</sup>

#### انشاء الفريق العامل المعنى بإدارة الانترنت

في أكتوبر 2004 ، شكل السكرتير العام للامم المتحدة الفريق العامل المعنى بإدارة الانترنت. وتم اختيار اعضاء الفريق من بين قائمة اسماء وضعتها الحكومات ، الهيئات المدنية ، القطاع الخاص ، والوكالات الدولية ومتعددة الاطراف ، مع ترك خيار القرار النهائي حول العضوية للامم المتحدة . القائمة الكاملة ملحقه في المرفق 2 .

يتأخر الفريق نيناى ديساي ، نائب السكرتير العام للامم المتحدة للشئون الاجتماعية والاقتصادية ، والمستشار الخاص للسكرتير العام حول القمة العالمية لمجتمع المعلومات . المنسق التنفيذي هو ماركوس كومير، ودوره "ادارة الانشطة الانتاجية للفريق " .

عمل ديساو على وصف الفريق بأنه مجموعة من "الخبراء" ، وليسوا ممثلين للحكومات او اية اطراف اخرى صاحبة مصلحة . ولكن ، الانفصال عن التمثيل المؤسسي امر صعب ، وبشكل خاص للممثلين الحكوميين . من ناحية اخرى ، الاعضاء المختارون من مجموعات صاحبة مصلحة (القطاع الخاص ، هيئات المجتمع المدني ، القطاع الاكاديمي ) على اتصال بهذه المجموعات وسوف يسعون كلما امكن ذلك للتعبير عن اراء تتفق معهم (او على الاقل غير متعارضة ) . ولهذا الغرض ، فان حرية سيولة المعلومات فيما بين اعضاء "الفريق العامل" والمجموعات صاحبة المصلحة كانت اساسية .

<sup>16</sup> -خطة عمل القمة العالمية للمعلومات , WSIS-03/GENEVA/DOC/0005

اتسم الفريق بقدر كبير من التوازن فيما يتعلق بمختلف المجموعات غير الحكومية صاحبة المصلحة ، ولكنه افتقر للتوازن بشكل خطير فيما يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة ( 10 % فقط من النساء) .

## موقف الاتحاد الدولي للاتصالات

بدأت اعمال "الفريق العامل" في 13 نوفمبر 2004 . حضر 38 عضوا وبعض المراقبين من مختلف المنظمات متعددة الاطراف ( بشكل خاص الاتحاد الدولي للاتصالات ) .

افتتح الاجتماع سكرتير عام الاتحاد الدولي للاتصالات يوشيو اوتسومي ، حيث القى كلمة موضوعية . لتلخيص كلمة اوتسومي في بعض كلمات ، فانه ذكر ان اعمال "الفريق العامل" يجب ان تتركز حول ادارة الاسماء، العناوين والبروتوكولات –المتبقى ، في رأى اوتسومي، محض خيال . بمعنى آخر ، فان الفريق عليه التركيز حول مناقشة المقترحات الخاصة بادارة عالمية للبنية التحتية المنطقية للانترنت .

من المهم الاخذ في الاعتبار حقيقة ان الدافع وراء المقترحات المؤيدة للاتحاد الدولي مرجعها ان القلة المسيطرة على الاتصالات (الشركات التقليدية للاتصالات) تشعر بقدر من التهديد من التضام الرقمي (الهواتف عبر الانترنت ، او الصوت عبر بروتوكول الانترنت، التطور السريع في بدائل الربط عبر الراديو الرقمي ، الخ ، كل اشكال التفاعل الاذاعي السمعي والبصري عبر الانترنت ، الخ.) بنفس قدر الخوف الشديد للاتحاد الامريكى لصناعات التسجيل ( RIAA ) بسبب التطور القوى والسريع لتبادل المعلومات عبر الترابط الشبكي التناظري .

الاستراتيجية المؤيدة للاتحاد الدولي للاتصالات ( او الاستراتيجية المؤيدة لتنظيم حكومي مرتبط بالامم المتحدة ) تبدو قائمة على دمج اثنتين على الاقل من طبقات خدمات الانترنت الرئيسية ( البنية التحتية المنطقية بما في ذلك طبقة نقل البيانات ، بمعنى: الربط، العنوان، وبث البيانات ) تحت سيطرة الاتحاد الدولي للاتصالات ( او الامم المتحدة ) . المقصود بالعنوان بروتوكولات الانترنت ، اسماء النطاق ( DNS ) و بروتوكولات تبادل البيانات – وهى بالضبط مجموعة المسئوليات التى انشأت من اجلها الايكان .

## "تعريف عملى" للانترنت

بعد حوار مكثف استغرق وقتا طويلا في جلستين وجهالوجه ، بحثا عن تعريف يكون القاعدة لمفاهيم وضع أليات عالمية للادارة ، ويكون : "وافيا، قابلا للتعميم، وصفيا، موجزا، ذا منحى عملى " ، تم وضع "التعريف العملى " التالى :

*"يقصد بادارة الانترنت قيام الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كل حسب دوره، بوضع وتطبيق مبادئ ومعايير وقواعد واجراءات لصنع القرار وبرامج مشتركة تشكل مسار تطور الانترنت واستخدامه ."*

الهدف كان في الواقع وضع تعريف "قابل للاستخدام" يكون عاما بالقدر الكاف للتوصل الى توافق فى "الفريق العامل" ، وفى نفس الوقت ان يحتوى على اشارة الى الانشطة والاجراءات

الحيوية العامة فى اى نظام ادارة عام ، ديموقراطى . وايضا ، ان يصلح كأساس يبنى عليه "الفريق العامل" دراسته الموسعة .

## منهاج العمل

فى مواجهة قائمة من المسائل بنفس امتداد قائمة كل الحوار فى القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، لم يكن امام "الفريق العامل" خيار سوى محاولة تجميع هذه المسائل فى مكونات قابلة للتعامل معها ، اخذاً فى الاعتبار استحالة تبادى التداخل فيما بينها . استنادا على التشاور العام والحوار الداخلى ، تم اختيار قائمة من 25 "مشكلة" وجمعها فى 12 موضوع رئيسى ( باعتبارها " وبشكل واضح مسائل خاصة بادارة الانترنت تتطلب عملا فوريا وعاجلا " )<sup>17</sup> لتكون قاعدة لوضع اربع مجموعات موضوعية. هذه المسائل الحيوية ( مع الاشارة بين قوسين الى المشاكل الرئيسية التى تؤدى اليها ) هى :

- 1- **الاشراف الاحادى على ملف المنطقة الجذرية** ( السيطرة الفردية من جانب الحكومة الامريكية، الافتقار الى الشفافية ) – يشمل فى الواقع كل المسائل التى تتعلق بشكل مباشر بادارة البنية التحتية المنطقية .
- 2- **تكلفة الربط** (التفاوت فى توزيع التكاليف ) – التركيز هنا هو على التفاوت فى تسوية تكاليف روابط النطاق الترددى للانترنت فيما بين الدول .
- 3- **الجرانم الحاسوبية وامن الحاسوب** ( الاختلافات فى القوانين الوطنية ، الافتقار الى القدرة فى النظام القضائى ، المستوى الضعيف للتعاون الدولى ) .
- 4- **البريد الالكترونى التطفلى – سبام** ( عدم وجود نهج موحد ومنسق، الافتقار الى هيئة او اجراءات عالمية ) .
- 5- **التنمية وبناء القدرات** (ضعف الوعى، ضعف التمويل، ضعف المحتوى المحلى ومتعدد اللغات ، ضعف التدريب ، القدرات المؤسسية الوطنية ) .
- 6- **المشاركة فى وضع سياسات عالمية** (الافتقار الى مشاركة الدول النامية والمجتمع المدنى ) .
- 7- **تخصيص اسماء النطاقات** (ضعف الوضوح والاجراءات لتخصيص اسماء النطاقات الاعلى العامة الجديدة ( gTLD ) و النطاقات الاعلى المدعومة ( sTLD )، الافتقار الى مبررات واضحة فيما يتعلق بمعنى باسماء النطاقات الاعلى ) .
- 8- **عنونة بروتوكولات الانترنت** ( بطئ التحول الى الاصدار السادس من بروتوكولات الانترنت Ipv6 ، التفاوت التاريخى فى توزيع العناوين ) .
- 9- **حقوق الملكية الفكرية** (الافتقار الى المشاركة والاجراءات المنفتحة، وجهات النظر المعارضة لاهداف حقوق الملكية الفكرية ، حرية المعلومات والبرمجيات المفتوحة) .
- 10- **حرية التعبير** (الرقابة) .
- 11- **حماية البيانات الشخصية** ( الخصوصية، سياسات حول بيانات WHOIS ، التفاوت فى تطبيق حقوق الخصوصية ) .
- 12- **حقوق المستهلك** (الافتقار الى معايير عالمية) .

المجموعات الاربع الموضوعية ، التى يشير اليها التقرير تحت مسمى "مجالات اساسية للسياسة العامة" ، هى :

<sup>17</sup> وثيقة المناقشات الداخلية للفريق العامل المعنى بادارة الانترنت ، 17 يونيو، 2005 .

المجموعة الاولى - البنية التحتية المنطقية وادارة الموارد الحيوية للانترنت : تشمل كل المسائل المتصلة بالمهام التي يقوم بها نظام الايكان (ادارة نظام اسماء النطاق وعناوين بروتوكولات الانترنت ، ادارة نظام الخوادم الجذرية ) ، وايضا المعايير التقنية، الترابط الشبكي التناظري وغير التناظري، البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك التكنولوجيات المبتكرة والمتضامة، والتعددية اللغوية. ينظر الى مسائل المجموعة الاولى من قبل "الفريق العامل" باعتبارها " ذات الارتباط المباشر بادارة الانترنت تندرج في نطاق عمل المنظمات القائمة المسئولة عنها " .

المجموعة الثانية - استخدام الانترنت : وتشمل البريد الالكتروني التطفلي(سبام)، تأمين الشبكات والجرائم الحاسوبية. بالرغم من ان "الفريق العامل" ينظر الى هذه المكونات باعتبار انها ترتبط "ارتباطا مباشرا بادارة الانترنت" ، فانه يشير الى ان " طبيعة التعاون العالمي المطلوب غير محددة بدقة " .

المجموعة الثالثة - المسائل التي لها تأثير اوسع نطاقا بكثير من الانترنت : تشمل مكونات مثل التراخيص ، حقوق الملكية الفكرية، وايضا التجارة الدولية . هذه المسائل التي يرى "الفريق العامل" ان هناك منظمات ادارة تتولاها ، وبدأ "الفريق العامل" في "فحص النطاق الذي تعالج عليه هذه الامور تمشيا مع اعلان المبادئ " .

المجموعة الرابعة - المسائل ذات الصلة بالجوانب الانمائية لادارة الانترنت :وتشمل قائمة طويلة من المكونات تتصل بالتنمية الانسانية، مع التركيز على الدول النامية، وهي مكونات ترتبط ببعضها البعض ، ولا توجد في غالبية الاحوال آليات عالمية لادارتها ، مثل : البعد الاجتماعي والشمول ، النفاذ الشامل وبتكلفة محتملة ، النفاذ على المضمون (حق المعلومات ) ، التنوع الثقافي واللغوي، التعليم ، القدرات الانسانية ، البرمجيات الحرة والمفتوحة ، تكلفة النفاذ في الميل الاخير ، تنمية البنية التحتية الوطنية ، الى آخره . التقرير يشير صراحة في هذه المجموعة الى بناء القدرات فقط .

بهذه الطريقة نظم "الفريق العامل" جمع المسائل التي ترفع اليه مع تفهم ان هناك تداخل بين المجموعات ، نظرا لان بعض المسائل في احدى المجموعات يجب تناولها اخذا في الاعتبار علاقتها بمسائل ضمن مجموعات اخرى ( مثل ، للاشارة الى مثال واضح ، النفاذ الشامل وبتكلفة محتملة من ناحية ، وتكلفة ربط النطاق الترددي للانترنت فيما بين الدول، من ناحية اخرى ).

بالاضافة الى ذلك ، واتساقا مع التوافق حول ضرورة ان تكون الادارة العالمية تعددية ، فان "الفريق العامل" قام بمحاولة لوضع "صياغة فهم مشترك لادوار جميع اصحاب المصلحة في البلدان النامية والمتقدمة على السواء ومسؤولياتهم " . الاسباب هي ان تواجد اصحاب المصلحة المتعددين في اي منتدى لا يكفي لضمان المشاركة العريضة في آليات اتخاذ القرار، من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، فان مهام السياسات العامة تتبع آليات اتخاذ القرار في نطاق الحكومات .

فيما يتعلق بالآليات الادارية العالمية للانترنت ، فان "الفريق العامل" قرر الفصل ، ولاغراض تحليلية ،بين ما اطلق عليه "وظيفة المنتدى " (ساحة عالمية للحوار بين جميع اصحاب المصلحة حول اية موضوعات متصلة بالانترنت بهدف توفير المشورة حول السياسات ،

التوصيات او التفاهم العام للعمل المشترك ) وبين اية "مهام اشرافية" – مجموعة اكثر تعقيدا بكثير .

فى الواقع ، فان الاشراف هو عصب الادارة العالمية، وبالضرورة يتضمن الهيكل الحالى للادارة حول نظام الايكان – وبالتالي كان من الناحية السياسية اصعب الموضوعات من حيث التناول ، نظرا لان مصالح قوية ، كما سبق الاشارة ، تدخلت بحدة خلال المناقشات . الاشراف يتطلب تعريف السياسات العامة العالمية ( تقوم على شكل معاهدة دولية ) ، وكذلك وضع شكل من التنسيق المؤسسى على المستوى العالمى ، الاقليمى ، والوطنى . التوافق المعلن فى التفرق الختامى يشير الى :

يسلم الفريق العامل بأن أى شكل تنظيمي لمهمة الإدارة/مهمة الإشراف ينبغي له التمسك بالمبادئ التالية:

- لا يجوز لحكومة واحدة أن تستحوذ على دور طاغ في مجال الإدارة الدولية للإنترنت.
- يأخذ الشكل التنظيمي لمهمة الإدارة طابع التعددية اللغوية والشفافية والديمقراطية، مع مشاركة كاملة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.
- يفتح الشكل التنظيمي لمهمة الإدارة باب المشاركة أمام جميع أصحاب المصلحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية ذات الصلة، كل في نطاق دوره.<sup>18</sup>

اشارت بعض المقترحات حول الآلية العالمية الى انشاء منتدى عالمى منفصل عن هياكل الاشراف ، فى حين اعتبر البعض الاخر انه من حيث القابلية للتطبيق والبساطة ( على الاقل لدواعى الهيكلية والفاعلية ) يصبح من الافضل ان تكون مكونات الاشراف جزء من المنتدى العالمى – وبالتالي يكون الاشراف ، وضع القواعد، المشورة، حل النزاعات ،ومهام اخرى عديدة ، تحت مظلة عالمية مؤسسية موحدة يتم انشائها استنادا على توافق عالمى من خلال معاهدة دولية .

كان هناك ايضا نقاش قوى حول العلاقة مع المنظمات الحكومية القائمة . هناك وجهات نظر عديدة حول الموضوع تعارض تولى احدى وكالات الامم المتحدة القائمة (مثل الاتحاد الدولى للاتصالات ، او حتى وكالة جديدة على نفس نمط الوكالات الـ 16 القائمة) كل المهام المتصلة بمسائل الادارة . من ناحية اخرى ، فانه لا يمكن وصف اى من وكالات الامم المتحدة ( او الامم المتحدة فى مجملها ) بانها تتسم بالشفافية، التعددية، والديموقراطية فى آليات اتخاذ القرار- من المعايير الحيوية المحددة من جانب "الفريق العامل" لانشاء آلية عالمية للادارة .

بالرغم من انه لم يكن مطلوبا صراحة فى التفويض - فان الفريق العامل انتهى الى وضع اربعة نماذج هيكلية للادارة العالمية ، لاستخدامها كمرجعية او امثلة فى المناقشات الجارية فى اطار الاعداد للقممة العالمية لمجتمع المعلومات فى تونس . وبذل جهدا لكى تشمل النماذج بعض اشكال العلاقة مع نظام الامم المتحدة . وهذا يتم تناوله فى الجزء التالى ، بالاضافة الى بعض المقترحات الاخيرة الاخرى .

<sup>18</sup> -التقرير الختامى للفريق العامل المعنى بادرارة الانترنت ، الفقرة 48 .

#### 4- نماذج ادارة الانترنت : عرض

اضافة الى نماذج الادارة العالمية التي عرضها تقرير "الفريق العامل" ، هناك عدة مقترحات اخرى طرحت خلال مرحلة الاعداد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ، سواء من جانب اعضاء فى الفريق او اخرين، وهى مقترحات تستحق العرض ومقارنتها بالنماذج المقترحة فى التقرير الختامى "للفريق العامل".

مقدمة هامة : لا يوجد حتى اليوم مقترح تفصيلي يغطى كل مكونات ادارة عالمية للانترنت، يشمل صياغة تفصيلية للجوانب المحورية كأساس للتطبيق العملي. تقرير "الفريق العامل" ليس استثناء . النماذج الاربعة التى وضعها التقرير تعد عامة جدا ، وغير كاملة من عدة اوجه، وفى الواقع فانها ليست اكثر من سرد لبعض جوانب الادارة يتم التركيز عليها فى كل واحد من الخيارات الاربعة بما يودى فى كثير من الحالات الى التشويش بدلا من ايضاح مسائل حيوية . على سبيل المثال : ما هو المعنى الحقيقى لعبارات "مجلس عالمى (لادارة) للانترنت يركز المجلس على بالامم المتحدة " كما يقترح فى النموذج 1 ، او " تدويل الايكان وان يكون مرتبط بالامم المتحدة " ، كما يقترح فى النموذج 3 .

ومع ذلك فان النماذج الاربعة تشترك جميعها فى خاصية تثير قلق كل من يسعى الى نظام تعددى لادارة عالمية : منظمات المجتمع المدنى، القطاع الخاص، المجتمع الاكاديمى ، والتى يتم اقصائها جميعا ، فى احسن الاحول ، الى دور المراقب. وهو امر غريب نظرا لا التقرير فى اجزاء اخرى ينادى باشكال متعددة اصحاب -المصلحة للمشورة العالمية، والتنسيق والاشراف.

فى الواقع ، هناك جانبا داخليا هاما فى آليات عمل "الفريق العامل" يجب اخذه فى الاعتبار لفهم هذا التناقض . قرار الزج بامثلة محددة لنماذج الادارة اتخذ قبل وقت قصير من الجولة الاخيرة من الاجتماعات وجهالوجه ، ولم يكن هناك فسحة من الزمن لتنقية المفاهيم. وهذا يرجع جزئيا الى الفترة القصيرة نسبيا المتاحة امام مجموعة المتطوعين للتعامل مع هذه المهمة المعقدة . ولكنه يرجع جزئيا ايضا الى بعض الضغوط لايجاد توازن مقيد لمطالب المجتمع المدنى بالمشاركة الكاملة فى كل جوانب نظام ادارة عالمى مستقبلى .

نظرا لان الامم المتحدة غير معروفة تقليديا بالمشاركة الكاملة فى آلياتها لاتخاذ القرارات، فان اقرار "الفريق العامل" بان التعددية، الديموقراطية و الشفافية تعد شروطا مسبقة لنظام او منظمة عالمية جديدة للادارة يشكل محاولة لمقاومة ضغوط بعض الدول الاعضاء حول هذه المسألة . من هنا فان النماذج (باستثناء النموذج 2 ، الذى يفترض بشكل غير مقنع ان النظام الحالى للايكان يوفر بالفعل مشاركة متعددة ) تنتهى الى وضع هذا التوازن الواضح التناقض فيما بين تصريحات عامة بالالتزام بالتعددية وبين التطلع الى ان تنتهى عملية الاشراف العالمى بشكل ما الى ايدى هيئة ترتبط بالامم المتحدة ( او تابعة لها) تسيطر عليها الحكومات .

جانبا هام اخر فى النماذج المقترحة هو تركيزها على ادخال تعديلات فى النظام الحالى لادارة البنية التحتية المنطقية . وكان "الفريق العامل" قد قرر، اولا وقبل اى شئ، ضرورة اتخاذ عمل ما فيما يتعلق بنظام الايكان (حتى وان لم يكن ذلك اكثر من انشاء منتدى عالمى دائم، مثلما يقترح النموذج 2 ) ، وانه اذا ما كان هناك امر فى حاجة الى تفاصيل، فان ذلك لا يتعلق بحرية المعلومات، تسويات الربط للنطاق الترددى فيما بين الدول، الامن

الحاسوبية، الخصوصية، الى آخره ، وانما المهم حقيقة هو التنسيق العالمي لنظام الاسماء- و- الارقام . وبالتالي اذا كانت هناك تفاصيل في النماذج، فانها غالبا تتصل بالنزاعات حول من يقوم بتنسيق البنية التحتية المنطقية .  
فيما يلي جدول مبسط لمحاولة تلخيص بعض خصائص النماذج ، ويمكن الرجوع لشرح كامل لكل نموذج في تقرير "الفريق العامل" .

النموذج	الدور الاشرافي	الدور الاستشاري	الهيكل الاشرافي	دور الايكان	دور الامم المتحدة	دور المجتمع المدني/القطاع الخاص
1	مجلس عالمي للانترنت	لا يوجد	حكومي	تابع	"يرتكز على.."	استشاري
2	لا يوجد	منتدى تعددي	خاص	لا تغيير	لا يوجد	استشاري
3	مجلس دولي للانترنت	لا يوجد	حكومي	تابع	غير محدد	استشاري
4	مجلس عالمي لسياسات الانترنت	منتدى عالمي لادارة الانترنت	حكومي	تابع	"مرتبط ب..."	استشاري

في هذا الجدول ، يسرد العمود الثاني الهيئات الدولية الجديدة الى يتم انشائها. العمود الثالث يتضمن المنديات العالمية المقترحة. العمود الرابع يشير الى طبيعة الهيكل الاشرافي. العمود الخامس يوضح العلاقة بين الايكان و الهيئة الاشرافية -مقدار "التبعية" يختلف مع كل نموذج. العمود السادس يوضح العلاقة بين الهيئة الاشرافية والامم المتحدة ( التقرير لا يقدم تعريفا لمصطلحات مثل "يرتكز على .." و "مرتبط ب .." ) . العمود السابع يوضح الدور المتوقع للقطاع الخاص والمجتمع المدني في الهيئة الاشرافية .

في اطار الانشطة المتربطة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات ، قدم فيتوريو بيريتولا اكثر المقترحات من حيث التفاصيل لانشاء آلية منتدى عالمي تتسم بالتعددية، الانفتاح والشفافية- ما يطلق عليها "المجموعة التوجيهية/التنسيقية للانترنت" <sup>19</sup> - التي تعتمد على "القوة الناعمة" " بمعنى "ان يكون موثوق بها اكثر من كونها سلطوية". لن يتولى المنتدى بشكل رسمي مهام اشرافية ولكنه سوف يتمتع بقدر من الثقة تجعل منه المرجعية الفعلية للسياسات العالمية لادارة الانترنت . التفويض الممنوح له سوف يقوم على معايير ومبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، واهداف الالفية للتنمية للامم المتحدة باعتبارها مؤشرات، وتشمل ،بين ما تشمل ، مهام اخرى :

- تحديد المسائل ذات الصلة بالانترنت التي تتطلب ادارة عالمية، مع التأكد من توافر هياكل ادارية حالية للتعامل مع هذه المسائل او اقتراح هياكل جديدة .
- تعمل باعتبارها هيئة عالمية لحل النزاعات بالنسبة لمؤسسات ادارة الانترنت والآليات والسياسات .

<sup>19</sup> فيتوريو بيريتولا :

"Internet Steering-Coordination Group", WGIG, April 2005.

تتوافر في محفوظات مشروع ادارة الانترنت :

(<http://www.internetgovernance.org>).



- وضع آليات لمراقبة وضع السياسات .
- دعم الآليات التي تهدف الى مشاركة عامة منظمة في كل المناقشات وآليات اتخاذ القرار.
- توفير "استشارات حول الانترنت لمؤسسات الادارة الاخرى التي قد تحتاج لها في اطار انشطة الاخيرة لوضع السياسات في ضوء تأثيرها بالانترنت."

مقترحات بيرتولا تستند في بعض جوانبها على اسلوب عمل والتمثيل التعددي "الفريق العامل". المجموعة التوجيهية/التنسيقية للانترنت سوف تتكون من نحو 30 عضواً ، موزعين بالتساوي بين الحكومات ، المجتمع المدني ، والقطاع الخاص . الاعضاء يعملون كأفراد ، ونظراء ، ويختارون اعضاء مجلس الادارة ، بما في ذلك الرئيس ، من بين اعضاء المجموعة . تضع المجموعة لوائح العمل الداخلية الخاصة بها ، ويتم اختيار اول اعضاء في المجموعة بنفس اسلوب اختيار "الفريق العامل" ، من قبل السكرتير العام للامم المتحدة بعد مشاورات عامة مفتوحة مع ممثلين لكل اصحاب المصلحة . المنظمات ذات الصلة بادارة الانترنت تقوم بتعيين مراقبين للمشاركة في مناقشات المجموعة سواء وجها لوجه او عبر الخطوط المفتوحة ، ويعمل هؤلاء المراقبون ايضا كحلقة وصل بين المجموعة والمنظمات التابعة لها .

يساهم بيرتولا بذلك نحو تطبيق محتمل لمكون منتدى عالمي وفق النموذج 2 في تقرير "الفريق العامل" .

يقدم ولفجانج كلينواختر مقترح يقسم الادارة العالمية للانترنت الى قطاعين : قطاع يختص بالاشراف يطلق عليه الآلية متعددة -الطوابق متعددة-اللاعبين (M3) ، منتدى للطبقات يطلق عليه "الاتصالات، التنسيق والتعاون" (C3) <sup>20</sup> ، مع تعريف المعاني على النحو التالي:

\*"تعدد-الطوابق" يعني التفرقة بين مختلف الطوابق والبحث عن نماذج ادارة لكل طابق فردي .

\*"متعدد اللاعبين" يعني ان يتم تحديد ولكل طابق اللاعبين الاساسيين ( حكوميين او غير حكوميين ) المطلوب مشاركتهم من اجل التوصل الى حلول فعلة قابلة للتطبيق.

\*"الآلية" لا تعني منظمة مركزية هرمية وانما شبكة من مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

\*"اتصالات" تعني ان كل عضو في الآلية عليه وضع قنوات اتصال مستديمة مع الاعضاء الاخرين في الآلية حتى يكون الجميع "على علم" بما جرى داخل المنظمات الفردية الاخرى .

\*"التنسيق" يعني انه لدى وجود اشارة بان عضويين او اكثر في الآلية يقومون بنفس العمل (مع اولويات مختلفة) ، فان عليهم الدخول في مشاورات وعليهم ، لدى الحاجة ، تنسيق اعمالهم . هذا يمكن ان يتم لدى الحاجة ، من خلال "ضباط اتصال" .

<sup>20</sup> 20- فينوريو بيرتولا :

"Internet Steering-Coordination Group", WGIG, April 2005.

تتوافر في محفوظات مشروع ادارة الانترنت على :

(<http://www.internetgovernance.org>).

\*"التعاون" يعنى انه لدى وجود اشارات تنسيق بان هناك أنشطة متداخلة او متعارضة لمختلف اعضاء الآلية ، يصبح من الاساسى التوقيع على "اتفاقيات تعاون" رسمية فيما بين اعضاء الآلية المتأثرين و/ او المعنيين .

القطاعين يعملان من خلال مستويات من التنسيق/ الاشراف يطلق عليها كلينواختر المستوى الاساسى لادارة الانترنت ( البنية التحتية الحالية تحت الايكان)، و المستوى المعزز لادارة الانترنت (كل المسائل التى تتصل بالطبقات العليا من حزمة الانترنت ، مثل ، وكما يقول كلينواختر ، "التجارة الالكترونية، المحتوى الالكترونى، الموسيقى الالكترونية، الحكومة الالكترونية، الجريمة الحاسوبية، البريد الالكترونى التطفلى سبام ، حقوق الملكية الفكرية، الخصوصية ، الى آخره ) .

هذا المقترح يقترب من نموذج 4 ، باستثناء يتعلق بجانب اصحاب المصلحة المتعددين والذين يتم اقصائهم فى نماذج تقرير "الفريق العامل" الى وضع استشارى .

مقترح مقدم من مشروع ادارة الانترنت ( IGP ) يركز على التعديلات فى هيكل ادارة البنية التحتية المنطقية .<sup>21</sup> وتقتصر المبادرات التالية :

\*وضوح حدود للسلطة والاشراف المدول : اتفاق دولى ملزم قانونيا يحدد فى اضيق حدود سلطات الايكان ويستبدل اشراف الحكومة الامريكية باشراف دولى ، وهذا يفتح الباب لالغاء اللجة الحكومية الاستشارية للايكان ( GAC ) .  
\*التحول الديموقراطى : اعادة تشكيل ودعم العضوية العامة فى الايكان ، وبشكل خاص العودة الى انتخاب اعضاء المجلس العام ومنح حق التصويت الى الممثلين فى المجلس العام حول منظمة دعم اسماء النطاقات الاعلى للايكان .

\*المنافسة : المشاركة المنسقة فى المسئوليات بين الايكان والاتحاد الدولى للاتصالات بشكل يسمح لمديرى النطاق الاعلى للرمز القطرى (ccTLD) ومستخدمى عناوين بروتوكولات الانترنت الاختيار بين مختلف البدائل الادارية .

الصفات المميزة لهذا المقترح هى : ان الادارة العالمية لا بد وان تقوم على قاعدة اطار معاهدة دولية ، ان يتقاسم الاتحاد الدولى للاتصالات مع مؤسسات التسجيل الاقليمية للانترنت والايكان التوزيع العالمى لعناوين ارقام بروتوكولات الانترنت واسماء النطاقات الاعلى.

فى حين تواجه الاولى مشكلة خطيرة فيما يتعلق بالتوقيت ( المعاهدات الدولية تتطلب سنوات لوضعها بشكل رسمى وسنوات اخرى حتى يوافق عليها عدد معقول من الدول )، فان الثانية تثير مشكلة التخلي عن جزء من مكونات ادارة النطاقات الاعلى للبنية التحتية المنطقية الى وكالة قائمة تابعة للامم المتحدة والتى، بطبيعتها ، لا تتصف بالشفافية، التعددية ، او

<sup>21</sup> هانس كلاين وميلتون مولر :

"What to do About ICANN: A Proposal for Structural Reform", Internet Governance Project, April 2005

تتوافر فى محفوظات مشروع ادارة الانترنت على :

(<http://www.internetgovernance.org>).

الديموقراطية فى اتخاذ القرارات . المقترح يشترك جزئيا فى فكرة التدويل الحقيقى للايكان المعروضة فى النموذج 4 .

مقترح اخر ، وهو جزء من دراسة ممتازة حول انعكاسات التغييرات فى الادارة الحالية على البنية التحتية المنطقية ، يتقدم بع راؤول اتشيبيريا<sup>22</sup> و يتفق ، بصفة عامة ، مع النموذج 2 فى تقرير "الفريق العامل" .

واخيرا ، فان مقترح حول هيئة موحدة تضم كل من مهام الاشراف العام والمنتدى فى هيكل تعددى ، شفاف ، وديموقراطى ، تقدم بها معد هذه الوثيقة<sup>23</sup> . مثل مقترح مجلس ادارة الانترنت ( IGP ) ، فانه يتطلب تدويل حقيقى لنظام الايكان . ولكنه يقترح ايضا ، اعادة هيكلة مظلة الايكان الحالية من خلال تفكيكها الى ثلاث قطاعات ، تصبح جميعها منظمات متعددة اصحاب- المصالح مع اتفاقيات مقابلة من جانب الدولة المضيفة :

- ايكان عالمى ، يتناول كل الصفات الحالية باستثناء النطاق الاعلى للرمز القطرى (ccTLD) وتوزيع ارقام بروتوكولات الانترنت .
- منظمة عالمية داعمة لاسماء النطاق للرمز القطرى ( ccNSO ) ، تتولى التنسيق العالمى لتوزيع النطاق الاعلى للرمز القطرى ( ccTLD ) .
- منظمة جديدة لموارد الارقام ( NRO ) ، تنسق على المستوى العالمى مع مؤسسات التسجيل الاقليمية للانترنت ( RIR ) توزيع عناوين بروتوكولات الانترنت .

المنظمات الاخرى (القائمة او التى يتم انشائها او تكييفها ) سوف تتولى مكونات اضافية للاشراف/التنسيق لادارة الانترنت ، ولكن جميعها ، بما فى ذلك المنظمات الثلاث المشار اليها عليه ، تكون جزء من منتدى عالمى ، تعددى ، شفاف ، ديموقراطى ، اشرافى/تنسيقى/استشارى يطلق عليه المجلس الدولى لتنسيق وتقييم الانترنت ( ICCEC ) . يتم وضع معاهدة اطارية بالتوازي مع انشاء هذه الهيئة ، والتى تتولى تدريجيا مهام اضافية مع تقدم الاتفاقيات الدولية المقابلة ، ابتداء من منتدى عالمى للتنسيق على نفس النمط تقريبا المقترح من جانب فيتوريو بيرتولا (كما تم الاشارة اليه عليه ) .

هذا عرض جزئى لقائمة المقترحات –هناك مقترحات اخرى عديدة جارى اعدادها . وكلها يمكن ان تشكل مادة للتفكير فى اطار الاعداد للقيمة العالمية للانترنت التى تؤدى الى تونس ، وبشكل خاص ما تم مؤخرا من انشاء اللجنة الفرعية لادارة الانترنت .

<sup>22</sup> - راؤول ايتشيرييا :

"Possible Changes to the Internet Governance Systems: Root Servers, IP Addresses and Domain Names" (Working Document), WGIG, May 2005.

تتوافر فى محفوظات مشروع ادارة الانترنت على :

(<http://www.internetgovernance.org>).

<sup>23</sup> كارلوس أ. الفونسو

Carlos A. Afonso, "Scenario for a New Internet Governance", version 6, WGIG, May 2005.

تتوافر فى محفوظات مشروع ادارة الانترنت على :

(<http://www.internetgovernance.org>).

## 5- المجتمع المدني وادارة الانترنت

كانت مشاركتنا في أنشطة القمة العالمية لمجتمع المعلومات مكثفة، سواء من حيث العناصر البشرية او الموارد المادية، ولم يتمكن العديد من الاشخاص بطبيعة الحال من المشاركة، خاصة من الدول الاكثر فقرا . بالرغم من هذه القيود ، قدم المجتمع المدني العديد من المساهمات لهذا الاجتماع . عرضنا توصيات مختلفة وعملية ، تحدثنا حول مقترحاتنا معكم، ولكننا لا نشعر بان صوتنا وصل ، او حتى انه تم الاستماع اليها . شرعيتنا ليست كشرعيتكم (الحكومات ) ، ولا ندعى التمثيلية . شرعيتنا ترتبط بخيراتها، مجال تجاربنا ودفاعنا عن رؤية محورها الصالح العام . لا نشعر بانه تم الاقرار بهذا او انه اخذ في الاعتبار حتى الان .  
هيو مان رايتس في تكتل مجتمع المعلومات ،  
باريس ، يوليو، 2003 .<sup>24</sup>

خلافًا لكثير من المقترحات ( التي تسعى الى التركيز على النزاعات حول سوق اسماء النطاق والاشراف او الادارة على المنطقة الجذرية ) فان مقترحات منظمات المجتمع المدني تسعى الى التعامل مع مسائل ادارة الانترنت في مجملها ، وهو ما يوصى به برنامج عمل جنيف للقمة العالمية لمجتمع المعلومات .

بعض الافتراضات الهامة حول نظام الادارة الحالي يجب ان تنظم ، وفي خضم المناقشات يتم احيانا التغاضي عنها من جانب منظمات المجتمع المدني . وكمثال يتعلق بادارة البنية التحتية المنطقية . فان نظام اسماء النطاقات الهرمي يعد قديما ، وفي الواقع قديما جدا مقارنة بالانترنت . وضع هذا النظام في عام 1983 ، في وقت لم تكن هناك موارد تقنية كافية مثل الذاكرة، قوة المعالجة، برامج الخوادم المتقدمة، وعرض الترددات ، وفي وقت لم تكن المسائل الامنية محل اعتبار بشكل مناسب . وفي مواجهة ضعفه الشديد ازاء الاعتداءات ، فان نظام اسماء النطاقات يجب استبداله بنظام احدث واكثر امانا (DNSSec) والذي ، مع التمسك بالهيكل الهرمي ، يمكن ان يكون له انعكاسات خطيرة على خصوصية اصحاب اسماء النطاق، كما ذكر بول فيكسي .<sup>25</sup>

<sup>24</sup> تكتل حقوق الانسان في مجتمع المعلومات ، اعلان باسم الاجتماع العام للمجتمع المدني ، موجه الى اجتماع ما بين اللجان للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في 18/15 يوليو ، 2003 ، باريس ، 18 يوليو 2003 .  
(<http://www.iris.sgdg.org/actions/smsi/hr-wsis/hris-cs-180703.html>).

<sup>25</sup> بول فيكسي :

Paul Vixie, "Some Comments on Working Group on Internet Governance (WGIG)" July 19th, 2005  
(<http://fm.vix.com/internet/governance/wgig-report-july05.html>).

يقول فيكسي :

"يشير تقرير الفريق العامل الى خطأ من جانب الفرقة العاملة المعنية بهندسة الانترنت ، وهو التوحيد القياسي لحل أمن لنظام اسماء النطاقات كان غير قابل للتطبيق على الاطلاق من جانب اي عدد من من النطاق الاعلى للرمز القطري نظرا للقوانين الوطنية حول الخصوصية واعتبارات اخرى تتصل بشكل او باخر بالسيادة . على ما يبدو فان الفرقة العاملة المعنية بهندسة الانترنت عليها تصميم بروتوكولات لعدد من المستمعين اكبر من " ايا كان من يظهر في الاجتماع " . هذا يبدو غير منطقي ، ولكنه صحيح . وبالتالي فان اي نطاق يستخدم DNSSEC كما تم تحديده ، يتنازل عن اي خصوصية تسمية اي نطاق فرعي تصوروا امتلاكها ، لان DNSSEC ينشر كل المعلومات المطلوبة لاثبات عدم وجود اسماء غير موجودة ، ولان المعلومات بشكل غير مباشر تظهر كل الاسماء القائمة . وفي حين يصبح هذا الافتقار للخصوصية غير مريح تجاريا لعدد من اسماء النطاقات العليا العامة ، لدى اضافتها الى بيانات بروتوكول الاجابة على الاستفسارات ، فانه يعد خرقا فعليا لقوانين العديد من النطاقات الاعلى للرمز القطري . ويبدو من المثير متابعة اقتراح القمة العالمية لمجتمع المعلومات لدفع تصميم بروتوكولات الانترنت للخروج من البرج العاجي .

Instituto del Tercer Mundo (ITeM)

wsis2@item.org.uy | Phone / Fax: +598 (2) 412-4224 | Dr. Juan Paullier 977, Montevideo URUGUAY

هذا الهيكل الهرمي لترجمة الاسماء الى ارقام ، والذي يتناقض مع الاساس الفكري للانترنت – شبكة الشبكات، فى النهاية- يعد قاعدة لتكرار أنشطة اعمال شبه احتكارية تخلق وتوزع اسماء نطاق عليا ، وحيث يبقى الايكان فى نفس الوقت ضحية ( فهو لا يتعلق فقط فى بقائه على الدخلى من سجلات اسماء النطاقات وانما ايضا يستهلك غالبية طاقاته فى مجال السمسة ) ومن ناحية اخرى شريكا فى هذه الاعمال .

ومن المحتمل بشكل كبير ان تستند هذه الاجراءات فى المستقبل على نموذج شبكة ، نظام غير مركزى تقوم فيه الانظمة المتعددة التى تترجم مجموعة من الحروف (باية لغة ورموز للحروف) الى ارقام بروتوكولات انترنت يمكن ان توضع والبقاء عليها بشكل مستقل ، تحت تنسيق منتدى عالمى معين حيث يتم وضع معايير للدمج الملائم لهذه الشبكات .

هذا السيناريو سوف يعنى حرية اكبر لتسمية النطاقات ، مع استمرار الحركة بشكل سلس لان نظام ترقيم بروتوكولات الانترنت سوف يحتفظ به . ولكن شركات مثل Verisign سوف تسقط غالبا فى المستقبل والايكان يمكن له اخيرا ان ينظم نفسه وان يحول نفسه الى منظمة عالمية حقيقية .

يتم عرض هذا النمط من التفكير فى هذه المقدمة كمثال لما هو متوقع من جانب منظمات المجتمع المدنى – للتفكير بشجاعة حول او فيما يتخطى الحدود الضيقة للنماذج الحالية بدلا من السقوط كسجناء داخل هذه النماذج . ومع ذلك ، فانه فى اطار "الفريق العامل" كان على اعضاء المجتمع المدنى العمل فى فريق متعدد حيث توجد وجهات نظر مختلفة ، وحيث لم يكن سهلا التوصل الى توافق و اقل كثيرا التوصل الى مقترحات ينظر على انها معطلة .

### الاطار

تعد أنشطة منظمات المجتمع المدنى حول مسائل ادارة الانترنت جزءا من نشاطها الاوسع فيما يتعلق بادارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . فى الواقع فان مجموعة المقترحات التى تقدمت بها منظمات المجتمع المدنى الى "الفريق العامل" تعتبر تقريبا نفس القائمة العامة لمسائل ادارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وتمتد من البنية التحتية الى حرية المعرفة والبرمجيات الحرة مفتوحة المصدر .

ومن غير المستغرب ان تتعايش وجهات نظر متفاوتة حول عديد من المسائل. على سبيل المثال : دور المنظمات الحكومية، كيفية تطبيق التعددية فى آليات اتخاذ القرار بشكل فعال، اشكال المنظمات العالمية ، مقدرا التفويض لهذه المنظمات، المدى الذى يمكن الذهاب اليه فى فرض سياسات البرمجيات الحرة او جعلها جزءا من السياسات الحكومية ، الى آخره .

من الصعب جدا التلخيص بشكل ملائم كل المناقشات التى تمت حول الادارة فى تكتل المجتمع المدنى منذ بداية عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات . العرض الحالى سوف يعمل على تغطية بعض الجوانب الهامة التى اعتبرت كذلك من جانب "الفريق العامل" .

## تكتل الادارة وعملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات

منظمات المجتمع المدني المهتمة بادارة الانترنت بدأت مناقشاتها بمناسبة الاجتماع التحضيرى الثانى للمرحلة الاولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ، فى فبراير , 2003 . عملوا على تركيز مناقشاتهم من خلال قائمة تراسل الكترونية وضعت بمبادرة من جانب واى. جى. بارك فى مارس, 2003.<sup>26</sup>

المرجعيات الاصلية للحوار ، كما تم توزيعها على قائمة التراسل فى رسالة افتتاحية ، تركزت حول الموضوعات الرئيسية التالية :

- \*منهاج تعددى (تعددية اصحاب المصالح ) للادارة .
- \*اللغات المجتمعية وتعددية اللغات فى اسماء النطاقات .
- \*ايمان، الاستقرار والامن لادارة البنية التحتية المنطقية للانترنت .

حددت الاهداف الاولية على النحو التالى :

- \*ضمان مشاركة ليس فقط المنظمات وانما ايضا الافراد فى عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات .
- \*العمل على انشاء لغات مجتمعية وربطها بالاطراف المعنية من اجل موارد عمالية متوفرة .
- \*المراقبة الدقيقة لعقود الايمان وعملياتها وانشطتها .

ومنذ ذلك الوقت تم تغطية العديد من الموضوعات فى حوار رفيع المستوى بدرجة اكبر بكثير . فى الواقع، فان مناقشات تكتل المجتمع المدني كانت مصدرا اوليا لمفاهيم وافكار ادت الى صياغة قائمة طويلة من المسائل ليتم دراستها فى اطار ادارة الانترنت – فى الواقع، ادارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى مجملها، نظرا لان القائمة غطت تقريبا كل الموضوعات التى تتناولها القمة العالمية لمجتمع المعلومات ذاتها .

كان التكتل ايضا المبادر باقتراح تشكيل فريق عمل حول مختلف جوانب ادارة الانترنت ، من خلال التقدم بتعليقات المراقبين الى مشروع خطة العمل خلال اعمال اللجنة التحضيرية الثانية

27 .

ولكن كان التكتل خلال عام 2003 قلقا من تمكن الاتحاد الدولى للاتصالات من الاستيلاء بسهولة على المهام التى تتولاها حاليا الايمان ونقلها بعد ذلك الى ايدى السيطرة الحكومية

<sup>26</sup> <https://ssl.cpsr.org/mailman/listinfo/governance> .

<sup>27</sup> - آدم بيك ،رسالة الى قائمة الادارة فى 17 ابريل ، 2003 :

<https://ssl.cpsr.org/pipermail/governance/2003-April/000007.html>

يشير آدم بيك الى نص لمقترح من جانب تكتل المجتمع المدني يقول :

"المزيد من مشاركة كل اصحاب المصلحة فى تطوير سياسة من القاع الى القمة وآليات اتخاذ القرار ، فانه يجب انشاء فريق للمهام حول السياسات العامة والمسائل التقنية (الخدم الجذرى ، التعددة اللغوية فى اسماء النطاقات ، امن الحاسوب ، الاصدار السادس من بروتوكولات الانترنت ، نزاعات اسماء النطاقات ، الى آخره ) . هذا الفريق عليه نشر الوعي، والمعرفة ، ووضع التقارير التى تساعد اصحاب المصلحة على الفهم الافضل للمسائل ومن اجل التعاون مع الهيئات المعنية مثل الايمان ، الفرقة العاملة المعنية بهندسة الانترنت ، مؤسسات التسجيل الاقليمية للانترنت، النطاقات الاعلى للرمز القطرى ، وغيرها .

(متغاضيا بذلك عن ان الايكان فى مجمله هو شكل من اشكال الهيئات الواقعة تحت اشراف حكومة واحدة بمفردها ) ، مما دفع التكتل الى اتخاذ قرار باسقاط الفقرة التالية من اعلانه الرسمى فى الاجتماع التحضيرى فيما بين اللجان ( باريس، يوليو، 2003) : "يجب اعادة دراسة الادارة الحالية لاسماء وارقام الانترنت والآليات الاخرى ذات الصلة ، بمشاركة كاملة من جانب كل اصحاب المصلحة من اجل الحفاظ على الصالح العام والالتزام بمعايير حقوق الانسان .." .

وكما كان متوقعا ، فان هذا اثار مناقشات حادة وطرحت وجهة النظر المعارضة بشكل واضح من جانب مريم مرزوقى فى اجتماع باريس فيما بين اللجان : " لا يمكننى ان اختلف اكثر مع مطلبكم باسقاط الفقرة المذكورة من مشروع وثيقة المجتمع المدنى . عيكم ان تتذكروا وان يتذكر الجميع ان الوضع الحالى هو ان التحكم فى موارد الانترنت هو فى يد الحكومة الامريكية من خلال وزارة التجارة تحت مظلة الايكان . فهل هذا ما نريده ؟ بالطبع لا . اضافة الى ذلك ، فان البروتوكولات وتعريف المعايير يقع حاليا فى يد المؤسسات الكبرى . فهل هذا ايضا ما نريد ؟ مرة اخرى بالطبع لا . " وجهة النظر الاخيرة هذه حول الايكان تغلبت فقط فى النهاية خلال عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات ذاتها .

تلخصت الرؤية العامة للتكتل فى ذلك الوقت فى العرض الذى قدمه واى. جى. بارك فى اجتماع باريس فى 18 يوليو 2003 . فى ذلك الوقت ، اقترحت الحكومات فى الاجتماع تشكيل لجنة عمل حكومية مؤقتة حول ادارة الانترنت . العرض اكد على اهمية التعاون المتبادل فيما بين كل اصحاب المصلحة ، وانتقد اصلاحات الايكان بعد 2001 التى خففت بشكل عنيف مشاركة المستخدمين الفرديين للانترنت فى آلياتها لاتخاذ القرار . كما اكدت على اهمية تبنى اسماء نطاق مدولة IDNs... " هناك حاجة ملحة للتقدم نحو تطبيق وتنفيذ نطاقات عليا متعددة اللغات لانها يمكن ان تكون البداية لتمكين الاتصالات والنفوذ المحلى على محتوى الانترنت باللغات الاصلية وان تعكس التنوع اللغوى الذى منح اولوية فى مشروع اعلان القمة العالمية لمجتمع المعلومات . "

خلال المرحلة الاولى للجنة التحضيرية الثالثة، فى سبتمبر ، 2003 ، اقترح التكتل ان التسمية الافضل له يمكن ان تكون "تكتل ادارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" ، على اعتبار ان ذلك يوسع من آفاق المناقشات بما يتعدى المكونات التى طرحت فى يوليو - مما اثار مناقشات لم تنتهى منذ ذلك الوقت ( وتم التخلى عنها فيما بعد) حول موضوع ثانوى بشكل واضح . فى هذه المرحلة بدأت قائمة المسائل فى تغطية العشرات من الموضوعات ، كانت الاساس لقائمة موسعة للموضوعات اعتبرت مسائل ذات صلة بادارة الانترنت من جانب القمة العالمية لمجتمع المعلومات .

تبنى التكتل خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية الثالثة مفهوم "تعددية اصحاب المصلحة" للتعبير عن وجهة نظر تعددية المشاركة فى آليات اتخاذ القرار من جانب كل المجموعات المعنية فى المجتمع بالاضافة الى الحكومات ، مقترحة ان تكون هذه الصياغة بديلا عن كلمة " تعددية الاطراف " (التي يقصد بها عادة بانها " حكومية " ) .

من الصعوبات المؤقتة الواضحة داخل التكتل وخلال قمة جنيف (ديسمبر 2003 ) ، كانت العلاقة بين هياكل المجتمع المدنى القائمة داخل نظام الايكان ( مجموعة المستخدمين غير التجاريين -NCUC- ، والمجموعة العامة، ALAC ) وتكتل المجتمع المدنى فى مجمله .

بعض اعضاء التكتل اعتبروا ان كل من NCUC و ALAC متأثران بشدة بالمناقشات الداخلية فى الايكان بالدرجة التى قد تزج باراء غير حيادية فى المناقشات الاوسع نطاقا حول الادارة .

من الجدير بالملاحظة ان اعضاء الـ NCUC تقدموا مؤخرا باقتراح للنقاش داخل الايكان من اجل العمل على تشكيل تكتل داخل هياكل الايكان ، ليستوعب هذا التكتل كل من NCUC و ALAC . الفكرة هى ايجاد طرق اكثر فاعلية للرقابة الدقيقة على تطورات وآليات الايكان فى مجملها. ينحصر دور NCUC رسميا فى الوقت الحالى فى دور استشارى داخل المنظمات الداعمة لاسماء النطاق الاعلى العامة" (gTLD) ، GNSO ، فى حين فشلت ALAC من تغيير قواعدها من مستخدمين فرديين الى روابط للمستخدمين تتجمع فى تشكيل اقليمي ، وهو ما يجعلها غير مؤثرة فى المتابعة المناسبة لعمليات الايكان.

تركزت معظم المناقشات خلال عام 2004 على تشكيل وآليات "الفريق العامل". جرت مناقشات ساخنة فى العديد من القوائم لتحديد قوائم مرشحي المجتمع المدنى ليتولى السكرتير العام للامم المتحدة اختيار اعضاء فى "الفريق العامل" من بينهم .

تقدمت ALAC فى سبتمبر 2004 بمشروع تفصيلى حول كيفية تشكيل "الفريق العامل" ، وعرضت عدة مقترحات حول الادارة ، اخذت بعد ذلك فى الحسبان فى مختلف السيناريوهات المقترحة او "النماذج" الواردة فى التقرير الختامى "الفريق العامل" . من امثلة تصريحات ALAC ما تذكر "... يجب ان تكون اهم نتيجة ، على المدى الطويل ، لهذه العملية ، انشاء مائدة دائمة لاصحاب مصلحة متعددين حيث يمكن لكل صاحب مصلحة اثاره مسائل ذات صلة بالانترنت كلما دعت الحاجة ، ومناقشة ما اذا كانت فى حاجة الى ادارة وعلى اى مستوى ، ام ان اطار الادارة الحالى لهذه المسائل يعد مناسباً . اضافة الى ذلك ، يجب ان تضع هذه المائدة النماذج القياسية لمشاركة والتشاور مع كل اصحاب المصلحة ، وهو ما يمكن ان يشكل نموذجاً لادارة اية مسألة جديدة قد تثار مستقبلاً.<sup>28</sup> تتفق العديد من المقترحات التى تقدمت بها ALAC مع الصيغة التى قررتها الامم المتحدة من اجل "الفريق العامل" .

خلال العرض الرسمى لتقرير "الفريق العامل" ، اشاد تكتل الادارة للمجتمع المدنى بمستوى التقرير " باعتباره نتيجة ، سواء لتعاون اصحاب المصلحة المتعددين ، او المشاورات المفتوحة والشاملة مع المجتمع الاوسع للقمة العالمية لمجتمع المعلومات " ، وقدمت قائمة من الجوانب الايجابية فى التقرير :

- \*التعريف العريض لادارة الانترنت .
- \*الطبيعة الشاملة للمسائل الى تم تحديدها ومنحها اولوية العمل فى الخلفية وفى التقرير الختامى .
- \*التركيز على قيم اساسية للمجتمع المدنى، بما فى ذلك حرية التعبير، حماية البيانات وحقوق الخصوصية، حقوق المستهلك، التعددية اللغوية، بناء القدرات، ومشاركة ذات مغذى فى آليات ادارة الانترنت .
- \*الهدف العريض لدعم شرعية ترتيبات ادارة الانترنت الذى شكل خلفية للعديد من توصيات السياسات العامة.
- \*الاقرار بان بناء القدرات فى المناطق النامية والمشاركة الفعالة وذات المغذى لكل اصحاب المصلحة فى كل انحاء العالم باعتبارها اهم الخطوات لتحقيق هذا الهدف.

<sup>28</sup> - ارسلت من جانب فيتوريو بيرتولا نيابة عن اللجنة الاستشارية العامة فى قائمة الادارة فى 14 سبتمبر ، 2004 .



ركز التكتل ايضا على استمرار وجود عوائق امام المشاركة التعددية فى آليات الادارة، واوصى بضرورة قيام المنظمات العالمية والحكومية " باتخاذ الخطوات للتمكين من المشاركة الفعالة من الدول النامية ومن المجتمع المدنى " .<sup>29</sup>

## الادارة العالمية والمجتمع

بذلت منظمات المجتمع المدنى المشاركة فى تكتل الادارة جهدا كبيرا لمتابعة التطورات والمشاركة فى مناقشات "الفريق العامل" والقمة العالمية لمجتمع المعلومات . وجه الكثير من الجهد للمسائل ذات الصلة المباشرة بحقوق الانسان الاساسية ، مثل حرية التعبير، الخصوصية، النفاذ الشامل، الحق فى الاتصال، بناء القدرات ، الى اخره . تم التعامل مع هذه المسائل وغيرها فى اطار عام، بحثا ،وبشكل صحيح ، عن صياغة مقترحات ذات طبيعة عالمية .

ولكن هذه الطريقة ابعدت التركيز عن التحديات الفعلية على المستوى المحلى – على مستوى القرية ، المدن الصغيرة، الاحياء الفقيرة فى المدن الكبيرة . فى امريكا اللاتينية والكاريبى على سبيل المثال ،فان عدد قليل جدا يحظى بالنفاذ المنتظم (او اى نفاذ على الاطلاق ) على الانترنت – اقل من 6% فى المتوسط من السكان . وهم عادة من يسكنون فى المراكز السكانية الرئيسية، وغالبيتهم ينتمون الى طبقة اجتماعية تستطيع تحمل نفقات الخط التليفونى وخدمات النفاذ، اضافة الى امتلاك والتمكن من النفاذ المجانى على الحاسوب فى مسكنهم او فى محل عملهم . وهؤلاء يقعون على جانب اصحاب الامتياز فى الفجوة الرقمية .

ما اهمية هذا المسائل لدى مناقشة الادارة العالمية ؟ ليس فقط لانه فى حالة حصول فرد ما على تكلفة افضل فى التوصيلية، على سبيل المثال ، تنخفض الاسعار فى الميل الاخير (النهاية الصغرى فى سلسلة الانترنت التجارية ) – حتى تتوفر الدوافع اللازمة للعديد من المسائل الرئيسية -، ولكن ايضا لانه يمكن لبعض القرارات فى السياسيات ان تؤثر بشكل مباشر على حرية المجتمعات فى تطبيق حلول خلافة خاصة بها للتغلب على الفجوة الرقمية.

على سبيل المثال ، اذا ما قرر نموذج ادارة عالمية ، وكحقيقة مفروغ منها ، ان من مبادئ السياسات اعتبار كل البنية التحتية المادية وخدمات الشبكات من خدمات الاتصالات ( وهى ما قد تكون طريقة لمجرد وضع تسويات تكلفة فيما بين الدول لاستخدام عرض الترددات ) ، وهذا قد يحفز الحكومات الوطنية على اتخاذ قرار بان المشغلين الحاليين للاتصالات هم اصحاب الحق فى ادارة الخدمات على المستوى المجتمعى –وبالتالى حرمان غالبية المجتمعات من الخدمات على اعتبار انهم غير جاذبين تجاريا لمشغلى Telco .

وفى الواقع فهذا صراع قائم بالفعل فى العديد من مدن العالم . فمن ناحية اولى، تقوم المجتمعات ، وبضغط من الحاجة العاجلة للبحث عن حل فعال لعزلتهم التقريبية عن الانترنت او بضغط من التكلفة المرتفعة لموفرى الخدمة التجاريين ، بانشاء شبكاتها الخاصة. ومن ناحية اخرى ، فان كبرى الاطراف الحالية المقدمة للخدمات تضغط على الحكومات المحلية ، الاقليمية ، او الوطنية لى تضع سياسات تحرم المجتمعات من التحكم فى مستقبلها للانترنت . فى الدول التى لم تشهد

<sup>29</sup> تكتل ادارة الانترنت للمجتمع المدنى فى القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، كلمة شفوية ادلت بها جانيت هوفمان فى عرض عام حول تقرير الفريق العامل المعنى بادارة الانترنت ، جنيف ، 18 يوليو ، 2005 .

بعد انتشارا للشبكات المجتمعية او التي لا تشكل بها هذه الشبكات تهديدا ملموسا على الارباح المحتملة لموفري الخدمة الحاليين ، مثل البرازيل ، فان عدد قليل من هذه المشروعات انتعشت دون معارضة ملموسة .

ولكن ، اقدمت المدن الصغيرة او الكبيرة ، فى الولايات المتحدة الامريكية ، على البحث عن بدائل لما يعرضه مقدمو خدمات الاتصالات المحلية . تم انشاء العديد من الشبكات المجتمعية تغطى معا سواء احتياجات الحكومات المحلية او اهداف الشمول الرقمى ، لتوفير التوصيلية للمدارس العامة، المكتبات ، مراكز الاتصالات العامة ، الى اخره . فى ولاية بنسلفانيا ، على سبيل المثال ، رضخ الحاكم لضغوط من شركات الاتصالات وقرر عدم اقامة محليات على انشاء شبكاتها الخاصة . ولكن اضطر الحاكم على وضع استثناء ، استثناء كبير – تقوم مدينة فيلاديلفيا بالفعل بتشغيل شبكتها المجتمعية الكبيرة ، ومن غير الملائم سياسيا للحاكم هدمها .

ادت التجارب العديدة فى انشاء والاحتفاظ بشبكات مجتمعية الى رؤية عامة لمغذى هذه الشبكات لمجتمعاتها ، واهداف هذه الشبكات والحلول الخلاقة التي توصلت اليها لتتفق مع ما بذل من جهد فى انشائها . ضمن خصائص الشبكات المجتمعية يمكن التعرف على السمات الموجزة التالية :

- \*هى من موارد العامة، تغطى كافة الاحياء، القرى، المدن، او حتى اقليم دولة ما .
- \*يديرها المجتمع بشكل شفاف، ديموقراطي، تعددى وليس بهدف الربح ، بمشاركة كل الاطراف المعنية ( الحكومة المحلية، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدنى، التعليم والمجتمعات البحثية ) .
- \*تحظى بدعم كامل من جانب السياسات المحلية، الاقليمية ، الفيدرالية ، والحكومية و/او الفيدرالية .الحكومات المحلية ، بشكل خاص ، لها دور حيوى فى اخذ مبادرة مطالبة المجتمع بالمشاركة فى هذا المشروع التعاونى وتوفير التسهيلات والحوافز لتطوير الشبكة، ولكن هذا الدور يمكن ان يقوم به ايضا المجتمع الاكاديمى، منظمات المجتمع المدنى ، او حتى رجال الاعمال المحليين

\*تعظم من موارد الشبكة من اجل الادارة المحلية، الشمول الرقمى (المدارس والمكتبات العامة، مراكز الاتصالات المجتمعية )-هذه الشبكات حاليا ، من خلال استخدام ربط فردى عالى السرعة بعصب ومن خلال تقديم خدمات مثل الصوت عبر بروتوكول الانترنت ، يمكن ان توفر عائدا كافيا لتغطية الاستثمار الاولى خلال بعضة اشهر من التشغيل .

\*ان تكتفى ذاتيا من حيث التمويل : ففى حين تسدد المجتمعات الفقيرة اجرا رمزيا او تعفى تماما من الاجر لتلقى الخدمة (عادة ما تسعى هذا الشبكات الى توفير ديموقراطية فى النفاذ من خلال المراكز المجتمعية المجانية ، وتعمل فى مجال اعادة تاهيل اجهزة الحاسوب لتوزيعها باسعار مخفضة فى المناطق الفقيرة ، ضمن أنشطة اخرى ) ، فان المستخدمين الاخرين يسددون سعرا تنافسيا لاستخدام شبكة عالية السرعة والفاعلية . الحكومة المحلية ذاتها تحقق وفرا من خلال توحيد كل خدماتها للانترنت والتليفونات ، ويمكن ان تعيد جزء من هذا الوفورات لصيانة وتطوير الشبكة .

\*تستخدم مزيجا من التكنولوجيات الفعالة لتجميع البنية التحتية الخاصة بها معظمة بذلك من العلاقة بين التكلفة والعائد (الاياف، الاذاعة الرقمية الخ) – ويمكن للحكومة المحلية استخدام حقها القانونى فى تشغيل اية توصيلات للكابلات فى الاحياء .

\*تستخدم وصلة عصب شبكة انترنت فردية عالية الكفاءة ، مخفضة بالتالى بقدر كبير من تكلفة Mbps لكل نقطة نفاذ .  
\*تضمن الحرية فى وضع وتوزيع نقاط النفاذ، مع تحديد معاييرها الخاصة للاسعار.  
\*تعد الصيانة التقنية والادارية لنظام مصمم جيدا سهلة نسبيا وقليلة التكلفة ، هناك بالفعل ثروة من التجارب الممتازة فى كل انحاء العالم .  
\* يمكن تطبيقها وفق منهج مرحلى – ان تبدأ فى حى صغير اولا ، على سبيل المثال ، او تغطية المناطق الاكثر حاجة فقط فى مرحلة اولى .  
\*يمكن ان تقدم خدمات اضافية على اساس غير قائم على تحقيق الربح، بالاعتماد فى كثير من الاحيان على متطوعين ، مثل : اعادة تأهيل اجهزة الحاسوب، برامج التدريب فى المدارس، الى آخره .  
\*يمكن ان تقدم التدريب التقنى للمشغلين وايضا للمستخدمين وللمعلمين المستقبليين، وبالتالي تدعم المبادرات المحلية ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .  
\*يمكن ان توفر خدمات النفاذ، المواقع المضيفة وغيرها للافراد او المؤسسات القادرين ماديا ، او كحل اخر توفير الدعم لموفرى خدمات الانترنت المحليين من خلال تكلفة نفاذ اقل على العصب ، وبالتالي تحفيز نشر استخدام تكنولوجيا الانترنت فى المنطقة .

هذه القائمة فى حد ذاته تشكل مشروعا مقترحا لسياسة للشمول الرقمية على المستوى المحلى . من الضرورى ان تأخذ المناقشات الخاصة بمسائل الادارة العالمية للانترنت فى اعتبارها كقضية التأثير ايجابيا على مثل هذه الاعمال ، او على الاقل عدم الوقوف حائلا امام هذه الاحتمالات .

### الادارة العالمية والعامية

يجب اعتبار مكونات اخرى للانترنت من موارد العامة، مثلما تم عرضه عليه فيما يخص الشبكات المجتمعية . نظام اسماء النطاق ذاته يعد احد الامثلة . القرار الاصلى للحكومة الامريكية لتحويل اسماء النطاق الى سلع قبل وقت قصير من انشاء الايكان خلق سوقا عالميا تتحكم فيه شركة واحدة ( Verisgin ) ، ودفع العديد من مشغلى النطاق الاعلى للرمز القطرى الى اتخاذ نفس الاسلوب .

ولذلك قامت العديد من الدول بالتخلى ببساطة عن شخصيتها الوطنية على الانترنت (النطاق الاعلى للرمز القطرى ) ، دون التشاور فى غالبية الاحوال مع قواعدها ، من اجل تحقيق المكاسب (المستفيد الرئيسى لذلك فى العديد من الحالات هى الشركات الاجنبية ) .

عملت منظمات المجتمع المدنى على تحديد هذه المكونات وغيرها فى حملة المطالبة بانقاذها من تحكم القطاع الخاص. ويشمل ذلك الجهود التى تؤدى الى حرية المعلومات والمعرفة ، ومن ذلك البرمجيات الحرة ومفتوحة المصدر، المحتوى فى النطاق العام، بدائل للوضع الاحتكارى الحالى للتراخيص ، حقوق الملكية و العلامات التجارية المميزة ، او "حقوق الملكية الفكرية" ، الى آخره .

هذه اجزاء من "المسائل المحورية" لادارة الانترنت وفق قائمة "الفريق العامل" لبناء اية آلية عالمية للادارة ، ويجب اعتبارها "منهج العامة" لاي معاهدة عالمية او ترتيبات مؤسسية.

## ملحق (1) : نبذة تاريخية عن هيئة الانترنت المعنية بالاسماء والارقام المخصصة ( ICANN ) .

هذه لمحة تاريخية سريعة استكمالاً لما ذكر عن هيئة الانترنت المعنية بالاسماء والارقام المخصصة-الايكان. شاركت الولايات المتحدة الامريكية منذ عام 1987 في تنظيم الادارة العالمية للبنية التحتية المنطقية للانترنت . الانترنت، باعتبارها شبكة الشبكات للحاسوب ، غير مركزية، افقية بقدر معقول في قواعد تشغيلها ، وهى ، لكل من يستطيع مواجهة التكلفة اللازمة للتوصيلية والموارد الحاسوبية ، حرة النفاذ دون اية عوائق ، ولكن عصب حياتها يدار بواسطة تحالف لكيانات امريكية تحت اشراف الحكومة الامريكية .

فى ضوء نظامها الهرمى الحالى للعنونة (حيث تعتمد الشبكة باكملها على خادم جذرى مضيف لملف منطقية جذرية واحد موقعه الولايات المتحدة الامريكية ) ولاسباب تاريخية ، يبقى التحكم فى ادارة البنية التحتية المنطقية فى يد الولايات المتحدة الامريكية . لدى وضع نظام اسماء النطاقات الحالى ( DNS )، كانت الانترنت ما تزال تحت اشراف وزارة الدفاع الامريكية. فى عام 1987 تعافت وزارة الدفاع مع هيئة الارقام المخصصة للانترنت ( IANA ) ومع معهد علوم المعلومات التابع لجامعة كاليفورنيا ( ISI ) لى تتولى الهيئتان ادارة اول نظام جذرى رسمى . هذا العقد الخاص بتوفير الخدمات بين IANA/ISI ووزارة الدفاع ، تحت تنسيق جون بوستيل ، تمتع بسلطات قانونية وتنفيذية واسعة لتحديد وتوزيع اسماء النطاقات وارقام بروتوكولات الانترنت .

فى عام 1987 ايضا ، تم توقيع عقد اخر بين وزارة الدفاع وشركة خاصة ، SRI International ، لتتولى تشغيل اول خدمة تجارية لتسجيل اسماء النطاقات – دون ان يشمل ذلك اسماء النطاق للرمز القطرى . فى عام 1991 ، انتقل هذا العقد الى شركة اخرى ، Government Systems, Inc. (GSI) .

تجدر الملاحظة ان اواسط التسعينات تعد علامة على الاحتكار التجارى على المستوى العالمى للانترنت ، حفزته الخدمات القائمة على شبكة الشبكات ( WWW ) – التفاعل البيانى مع المعلومات المحفوظة فى خوادم الانترنت<sup>30</sup>. الوضع الجديد هذا اثار نزاعات متصاعدة حول اسماء النطاقات والعلامات التجارية المميزة ، وايضا حول من يتولى بالتحديد تنسيق نظام اسماء النطاقات العالمى ، نظرا لان الانترنت اصبحت فعليا عالمية .

فى عام 1996 ، نقلت مهام تسجيل اسماء النطاقات من خلال احد العقود الى شركة خاصة اخرى ، Netwrok Solutions, NSI ، (هى اليوم احد افرع شركة Verisgin ) ، والتي وضعت بشكل منفرد قواعد للملكية وحل النزاعات للتصديق على اسماء النطاقات- شركة خاص تستولى على سلطة اتخاذ القرار حول حقوق ذات صلة باسماء النطاقات ووضع سياسات لاسعار التسجيل والاحتفاظ باسماء النطاقات . هذه العملية الاحتكارية لمورد من موارد العامة بهدف التبريح الذاتى (نظام اسماء النطاقات) اصبحت الان كاملة .

<sup>30</sup> -اول تشغيل تجريبى لخادم WWW (http://info.cern.ch) تم فى جنيف ، فى المنظمة الاوروبية للابحاث النووية -CERN ، من جانب مخترعه ، تيم برنرز-لى ، فى نوفمبر 1990 . فى مايو 1991 ، بدأ خادم اخر عملياته فى جامعة ستانفورد ، ومع حلول عام 1993 كان هناك نحو 50 خادم WWW فى العديد من الدول .

في عام 1997 ، وكرد جزئى على عملية الخخصة هذه ، اقترحت مجموعة من خبراء الانترنت انشاء قائمة من اكثر من 100 من اسماء النطاقات الاعلى ( TLD ) مماثلة لاسماء النطاقات الاعلى العامة (او العالمية ) مثل " .com " ، و " .net " و " .org " . اثار هذا الحدث نقاش حول الجوانب القانونية للعملية الكاملة الخاصة بوضع وتوزيع اسماء النطاقات الاعلى .

مع انتقال قلب نظام اسماء النطاقات بالفعل الى العالم التجارى لاسماء النطاقات ، اصدرت ادارة كلينتون في يونيو 1998 ، "ورقة بيضاء " تقترح انشاء منظمة خاصة محددة لتولى ادارة مهام البنية التحتية المنطقية هذه ، وتم تفويض وزارة التجارة بهذه المهمة ، والتي بدأت فى عملية نقل التحكم فى البنية التحتية للانترنت من وزارة الدفاع .

بالرغم من ان الورقة اقترحت عدم مشاركة اية حكومة او منظمة فيما بين الحكومات فى ادارة عنوانة واسماء على المستوى العالمى ، تم فى النهاية انشاء منظمة وطنية غير ربحية تحت اشراف الحكومة الامريكية فى اكتوبر 1998 ، فى ولاية كاليفورنيا - هيئة الانترنت المعنية بالاسماء والارقام المخصصة ( ICANN ) ، بهدف محدد هو تنسيق وضع وتوزيع اسماء النطاقات الاعلى، وايضا التوزيع على المستوى العالمى لعناوين ارقام البروتوكولات والبروتوكولات الاساسية للنقل والعنوانة .

حصلت الايكان على هذا الدور من وزارة التجارة من خلال مذكرة تفاهم وعقود اخرى شملت ايضا Network Solutions/Verisign . تتولى Verisign اليوم تحرير ملف المنطقة الجذرية وتعد اكبر اعضاء المجموعة التى شكلتها الايكان فى قطاع اعمال النطاقات الاعلى ، وايضا اكبر ممول للايكان .

وبهذه الطريقة تم انشاء اول نظام لادارة الانترنت (يتسع نطاقه ليغطي العالم اجمع مع استمراره بالطبيعة تحت السيطرة الامريكية ) من المفروض ان تعمل الايكان على اساس "من القادة الى القمة" ، مع السعى نحو اشراك الافراد والمنظمات من دول اخرى فى منظماتها المساندة ، والابقاء على كل الحكومات الاخرى بعيدا من خلال تلقى المشورة عبر لجنة حكومية استشارية ( GAC ) . تم انشاء مجموعات استشارية اخرى ، بما فى ذلك اثنتين لاتاحة فرصة المشاركة بصفة استشارية لمنظمات المجتمع المدنى ، دائرة المستخدمين غير التجاريين NCUC و "المستخدمين الفرديين للانترنت" ، اللجنة الاستشارية العامة ALAC .

كانت المهام الرئيسية لنظام الادارة الجديد كما حددتها التعاقدات مع وزارة التجارة هى :  
\*وضع والاشراف على القواعد ذات الصلة بتوزيع عناوين بروتوكولات الانترنت عالميا .

\*تنسيق تطوير صيانة نظام الخادم الجذرى .

\* وضع السياسات وتنسيق اتخاذ القرارات فيما يتعلق بوضع، اسناد واعادة الاسناد لكل النطاقات الاعلى .

\*تنسيق تحديد وتبنى معايير بروتوكولات التوصيلية والنقل .

فى 18 نوفمبر 1998، اجتمع المجلس المؤقت المؤسس للايكان لأول مرة ، مع جدول الاعمال التالى :

\*وضع الهيكل التنظيمى التشغيلى من اجل ادارة انشطتها بواسطة ادارات محددة ومنظمات مساندة .  
\*اقتراح مناهج تشغيل تضمن شفافية التشغيل للمنظمة .  
\*انشاء منظمة استشارية تتولى تمثيل قطاع مستخدمى الانترنت ، التى اصبحت لاحقا اللجنة الاستشارية العامة ALAC .

تحتفظ الايكان اليوم بالمنظمات المساندة التالية والتي تعد رسميا جزء من هيكلها الطبيعى ولديها امكانية تعيين اعضاء فى مجلس الادارة ( اخذت الاشارات من مواقع الويب المقابلة لكل منها ) :

**\*المنظمة المساندة للغة : \***

*Address Supporting Organization (ASO,*  
*http://www.aso.icann.org)*

هدف ASO هو مراجعة ووضع توصيات حول سياسات عنونة ارقام بروتوكولات الانترنت وتقديم المشورة الى مجلس ادارة الايكان .  
\* *المنظمة المساندة لاسماء نطاق الرمز القطرى :*

*Country Code Domain Name Supporting Organization (CCNSO,*  
*http://www.ccnso.icann.org)*

هذه هيئة وضع السياسات لعدد محدود من المسائل ذات الصلة بالنطاق الاعلى للرمز القطرى عالميا داخل هياكل الايكان . هى مسؤولة عن وضع واصدار التوصيات الى مجلس الادارة من اجل وضع السياسات ذات الصلة بالنطاقات الاعلى للرمز القطرى، من خلال تحقيق التوافق بين اعضاء CCNSO ، بما فى ذلك الانشطة ذات الصلة بالنطاقات الاعلى للرمز القطرى، والتنسيق مع المنظمات المساندة واللجان والاعضاء الاخرين تحت مظلة الايكان .  
\* *المنظمة المساندة للاسماء العامة :*

*Generic Names Supporting Organization*  
*(GNSO, http://www.gnso.icann.org)*

وهى خليفة المنظمة العالمية لاسماء النطاق فى تحمل المسئوليات ذات الصلة باسماء النطاقات الاعلى العامة .  
\* *اللجنة الاستشارية العامة :*

*At-Large Advisory Committee (ALAC, http://www.alac.icann.org)*  
المسؤولة عن دراسة وتوفير المشورة حول أنشطة الايكان التى تكون ذات صلة بمصالح مستخدمين فرديين للانترنت ( المجتمع " العام " ) .  
\* *اللجنة الاستشارية الحكومية :*

*Governmental Advisory Committee (GAC,*  
*http://www.gac.icann.org)*

تتلقى الايكان مدخلات من الحكومات عبر GAC . والدور الرئيسى لـ GAC هو تقديم المشورة للايكان حول مسائل السياسات العامة . وتدرس الـ GAC بشكل خاص أنشطة الايكان المتصلة بمصالح الحكومات ، خاصة المسائل التى تنطوى على تفاعل بين سياسات الايكان والقوانين الوطنية او الاتفاقيات الدولية . يشارك فى اعمال الـ GAC حاليا بشكل منتظم اكثر من 30 حكومة ، اقتصاديات مميزة، ومنظمات دولية متعددة الاطراف مثل الاتحاد الدولى للاتصالات والمنظمة العالمية للملكية الفكرية .

# تقرير الفريق العامل المعني بإدارة الإنترنت

شاتو دي بوسي

حزيران/يونيه 2005

## المحتويات

الصفحة	
2	أولا - مقدمة
3	ثانيا - تعريف عملي لإدارة الإنترنت .....
4	ثالثا - تحديد قضايا السياسات العامة المتصلة بإدارة الإنترنت وتقييم مدى كفاية ترتيبات الإدارة القائمة
9	رابعا - صياغة فهم مشترك لأدوار جميع أصحاب المصلحة في البلدان النامية والمتقدمة على السواء ومسؤولياتهم .....
12	خامسا - "اقتراحات بشأن ما يلزم اتخاذه من إجراءات"
12	ألف - توصيات متصلة بآليات إدارة الإنترنت .....
13	1 - وظيفة المنتدى .....
15	2 - السياسة العامة العالمية والإشراف .....
19	3 - التنسيق المؤسسي .....
19	4 - التنسيق الإقليمي والوطني .....
19	باء - توصيات لمعالجة المسائل المتصلة بالإنترنت .....
25	مرفق
25	أعضاء وأمانة الفريق العامل المعني بإدارة الإنترنت .....
30	مسرد .....

## أولا - مقدمة

1 - أعد هذا التقرير الفريق العامل المعني بإدارة الإنترنت (الفريق العامل) الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة وفقا للولاية التي خولت إليه خلال المرحلة الأولى لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات (مؤتمر القمة)، الذي عقد في جنيف في الفترة من 10 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2003. ويتألف الفريق العامل من 40 عضوا من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني يشاركون جميعا بأدوار متساوية وبصفتهم الشخصية. وتولى رئاسة الفريق السيد



نيتين ديساي، المستشار الخاص للأمين العام لشؤون مؤتمر القمة. وتوجد قائمة بأسماء أعضاء الفريق في مرفق هذا التقرير.

2 - ويمكن الاطلاع على تقرير تمهيدي مستقل (فيما يلي "التقرير التمهيدي") يورد الكثير من الأعمال التي أنجزت على مدار فترة عمل الفريق العامل. ويعكس التقرير التمهيدي التنوع الكبير في الآراء لدى الفريق ويورد الكثير من تعليقات أصحاب المصلحة، كما يوضح ما إذا كانت الآراء أو الحجج مشتركة بين جميع أعضاء الفريق أو قاصرة على بعضهم. وليس لذلك التقرير مركز تقرير الفريق العامل، ولكن يمكن الاستئناس به كمرجع.

3 - وقد عقد الفريق العام أربعة اجتماعات في جنيف على النحو التالي: من 23 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2004؛ ومن 14 إلى 18 شباط/فبراير 2005، ومن 14 إلى 17 حزيران/يونيه 2005.

4 - وقد تحددت ولاية الفريق العامل في مرحلة جنيف لمؤتمر القمة، حيث أقر رؤساء الدول والحكومات بأهمية الإنترنت: وسلموا<sup>(31)</sup> بأنها عنصر محوري في البنية التحتية لمجتمع المعلومات الناشئ، بينما أقروا بانقسام الرأي حول مدى ملائمة المؤسسات والآليات الحالية لإدارة العمليات ووضع السياسات المتعلقة بالإنترنت على الصعيد العالمي، مما حدا بهم إلى أن يطلبوا إلى الأمين العام إنشاء فريق عامل معني بإدارة الإنترنت تمهيدا لإجراء مفاوضات في المرحلة الثانية لمؤتمر القمة المقرر عقدها في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

5 - ويحدد كل من إعلان مبادئ مؤتمر القمة وخطة عمل مؤتمر القمة<sup>(32)</sup>، اللذين اعتمدا في جنيف، بارامترات من أجل الفريق العامل ويحددان اختصاصاته ويوردان برنامج عمله. وكان من بين المهام المطلوبة من الفريق العامل أن "يقوم بدراسة إدارة الإنترنت وتقديم اقتراحات بشأن ما يلزم

---

<sup>(31)</sup> إعلان مبادئ مؤتمر القمة، الفقرات من 48 إلى 50 (WSIS-) (03/GENEVA/DOC/0004).

<sup>(32)</sup> WSIS-03/GENEVA/DOC/0005.

اتخاذها من إجراءات تتعلق بهذا الموضوع بحلول عام 2005<sup>(33)</sup> وذلك فيما يتعلق بالمسائل التالية<sup>(34)</sup>.

- صياغة تعريف عملي لإدارة الإنترنت؛
- تحديد قضايا السياسة العامة المتصلة بإدارة الإنترنت؛
- صياغة فهم مشترك للأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها الحكومات والمنظمات الدولية القائمة وغيرها من المحافل، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني في البلدان النامية والمتقدمة.

6 - وفي المقام الأول، استرشد الفريق العامل في أدائه لمهام عمله بالمبادئ الأساسية التي حددها مؤتمر القمة، ولاسيما المبدأ المتصل بالتشغيل المستقر الآمن للإنترنت الذي اعتبر مبدأ فائق الأهمية. ومن هنا، اتفق الفريق العامل منذ البداية على ضرورة تقييم جميع التوصيات الرامية إلى تحسين ترتيبات الإدارة الحالية تقييماً تاماً من الناحية العملية من حيث قدرتها على الامتثال لمبادئ مؤتمر القمة.

7 - ولكي يتسنى فهم المسائل المتعلقة بإدارة الإنترنت، استصوب الفريق استعراض المراحل المختلفة لتطور الإنترنت منذ بدايتها في صورة مشروع بحثي في الستينات حتى تحولت إلى بنية تحتية تجارية واسعة الانتشار تخدم قرابة البليون مستخدم في عام 2004. وكانت هذه الإطلاقة التاريخية مفيدة في تحديد مبادئ إرشادية والتعرف على العوامل التي هيئت مسيرة تطور ناجحة للإنترنت أو ساهمت فيها، بما في ذلك طابع الانفتاح والبعد عن المركزية الذي يسم بناءها والتطور التكنولوجي الذي تستند إليه معاييرها الأساسية، وكذلك تنظيم استخدام الأسماء والأرقام.

## ثانياً - تعريف عملي لإدارة الإنترنت

8 - على الرغم من وجود فهم مشترك للإنترنت، فلم تتأت بعد رؤية مشتركة لإدارتها، مما حدا بمؤتمر القمة أن ينيط

<sup>(33)</sup> إعلان مبادئ مؤتمر القمة، الفقرة 50 (WSIS-03/GENEVA/DOC/0004).

<sup>(34)</sup> خطة عمل مؤتمر القمة، الفقرة 13(ب) (WSIS-03/GENEVA/DOC/0005).

بالفريق العامل ولاية لصياغة تعريف عملي لإدارة الإنترنت. وقد تبنت أوجه رأي مختلفة أشد الاختلاف حول نطاق وآليات إدارة الإنترنت على مدار السنوات العشر من عمر تطورها التي تحولت فيها من عمل بحثي ومرفق أكاديمي لتصبح "مرفقا عالميا متاحة للعامة"،<sup>(35)</sup>.

9 - وقد نظر الفريق العامل أولا في خمسة معايير للتعريف العملي، وهي ضرورة أن يكون وافيا، وقابلا للتعميم، ووصفيا، وموجزا، وذا منحى عملي. ثم عمد الفريق العامل ثانيا إلى تحليل طائفة واسعة من آليات الإدارة المستخدمة لدى القطاع العام والقطاع الخاص والعديد من أصحاب المصلحة في الوقت الراهن بشأن مختلف قضايا الإنترنت ووظائفها. وأخيرا، أجرى الفريق العامل تقييما لعدد من التعاريف البديلة التي اقترحتها أطراف مختلفة في سياق عمله والمناقشات الدولية المتصلة بها.

10 - وقد وضع الفريق العامل التعريف العملي التالي مراعى المعايير والتحليلات والمقترحات المذكورة آنفا وكذلك دائرة النقاش الأوسع نطاقا بين الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في مؤتمر القمة والفريق العامل ومجتمع الإنترنت بدائرته الأرحب:

*يقصد بإدارة الإنترنت قيام الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كل حسب دوره، بوضع وتطبيق مبادئ ومعايير وقواعد وإجراءات لصنع القرار وبرامج مشتركة تشكل مسار تطور الإنترنت واستخدامه.*

11 - ويؤكد هذا التعريف العملي مفهوم إشراك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في آليات إدارة الإنترنت. كما يسلم هذا التعريف العملي بأن لكل مجموعة مصالح وأدوار وجوانب مشاركة مختلفة، ومتداخلة أحيانا، في بعض القضايا المحددة في مجال إدارة الإنترنت.

12 - ومع ذلك، يجب توضيح أن إدارة الإنترنت تشمل ما هو أكثر من تنظيم الأسماء والعناوين على الإنترنت، وهي

<sup>(35)</sup> إعلان مبادئ مؤتمر القمة، الفقرة 48 (WSIS-03/GENEVA/DOC/0004).

أمور تعالجها شركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة: فهي تشمل أيضا قضايا هامة أخرى متصلة بالسياسة العامة، مثل الموارد الحيوية للإنترنت، وأمن وسلامة الإنترنت، والجوانب والمسائل الإنمائية المتصلة باستخدام الإنترنت.

## ثالثا - تحديد قضايا السياسات العامة المتصلة بإدارة الإنترنت وتقييم مدى كفاية ترتيبات الإدارة القائمة

13 - أولى الفريق العامل قسطا كبيرا من اهتمامه لتحديد قضايا السياسة العامة التي قد تكون متصلة بإدارة الإنترنت وفق ما دعت إليه خطة العمل في الفقرة 13 (ب). واتفق على تبني نهج عام وعدم استبعاد أية قضية قد تكون ذات صلة. وحدد الفريق العامل، بناء على عمله في تقصي الحقائق، أربعة مجالات أساسية للسياسة العامة:

(أ) المسائل المتصلة بالبنية التحتية وإدارة الموارد الحيوية للإنترنت، ويدخل في ذلك إدارة نظام أسماء النطاقات، وعناوين بروتوكولات الإنترنت، وإدارة نظام الخوادم الجذرية، والمعايير التقنية، والترابط الشبكي التناظري وغير التناظري، والبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك التكنولوجيات المبتكرة والمتضامة، وكذلك التعددية اللغوية. وهذه المسائل ذات الارتباط المباشر بإدارة الإنترنت تدرج في نطاق عمل المنظمات القائمة المسؤولة عنها؛

(ب) المسائل المتصلة باستخدام الإنترنت، بما في ذلك البريد الإلكتروني التطفلي (سبام)، وتأمين الشبكات، والجرائم الحاسوبية. وبينما ترتبط هذه المسائل ارتباطا مباشرا بإدارة الإنترنت، فإن طبيعة التعاون العالمي المطلوب غير محددة بدقة؛

(ج) المسائل التي لها صلة بالإنترنت، وإن كان تأثيرها أوسع نطاقا، وهناك منظمات قائمة مسؤولة عنها، مثل حقوق الملكية الفكرية أو التجارة الدولية. وقد بدأ الفريق

العامل في فحص النطاق الذي تعالج عليه هذه الأمور تماشياً مع إعلان المبادئ؛

(د) المسائل المتصلة بالجوانب الإنمائية لإدارة الإنترنت، ولا سيما بناء القدرات في البلدان النامية.

14 - وبعد "الفحص" المتعمق للمسائل المتصلة بهذه المجموعات الأربع، حدد الفريق العامل قضايا السياسة العامة المتصلة بإدارة الإنترنت وأدرجها في التقرير التمهيدي. أما المسائل ذات الأولوية القصوى، بما فيها المسائل والمشاكل ذات الصلة، فمبينة فيما يلي لإطلاع مؤتمر القمة عليها.

#### 15 - إدارة ملفات ونظام المنطقة الجذرية

تتفرد الحكومة الأمريكية بالسيطرة عليها.

- لأسباب تاريخية، يقصر النظام القائم على حكومة واحدة الإذن بتعديل ملفات المنطقة الجذرية.

الافتقار إلى علاقات رسمية مع جهات تشغيل المنطقة الجذرية.

- تؤدي جهات تشغيل المنطقة الجذرية مهامها اليوم دون أن تكون لها علاقة رسمية بأية سلطة.

#### 16 - تكاليف الربط

تفاوت في توزيع التكاليف.

- الجهات المقدمة لخدمات الإنترنت القائمة في البلدان البعيدة عن عصب شبكات الإنترنت، ولا سيما في البلدان النامية، مضطرة إلى سداد التكلفة الكاملة لاستخدام دوائر الاتصال الدولية.

- الافتقار إلى آلية إدارة عالمية مناسبة فعالة للإنترنت تحل المشكلة.

#### 17 - استقرار الإنترنت وأمنها والجرائم الحاسوبية

- الافتقار إلى آلية متعددة الأطراف تكفل استقرار الشبكات وأمن الخدمات والتطبيقات المتعلقة بالبنية التحتية للإنترنت.

- الافتقار إلى أدوات وآليات ذات كفاءة تستعين بها البلدان لمنع ارتكاب جرائم في نطاق ولايات قضائية أخرى باستخدام وسائل تكنولوجية موجودة داخل أو خارج الإقليم الذي أحدثت فيه الجريمة أثرا سلبيا وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم.

## 18 - البريد الإلكتروني التطفلي (سبام)

الافتقار إلى نهج منسق موحد.

- لا يوجد توافق عالمي في الرأي على تعريف البريد الإلكتروني التطفلي (سبام) ولا ترتيب عالمي لمعالجة أمره أو لتفعيل القوانين الوطنية المناهضة له. ولكن يوجد عدد متزايد من الاتفاقات الثنائية والجماعية المبرمة بين البلدان لسن قوانين وطنية لمكافحة البريد الإلكتروني التطفلي وتبادل أفضل الممارسات والتعاون على حل المشاكل.

## 19 - المشاركة المجدية في وضع سياسة عالمية

توجد حواجز كبرى تعرقل مشاركة جهات متعددة من أصحاب المصلحة في آليات الإدارة.

- كثيرا ما يُفتقر إلى الشفافية والمصارحة والعمليات التشاركية.

- كثيرا ما تكون المشاركة في بعض المنظمات الحكومية الدولية وغيرها من المنظمات الدولية محدودة ومرتفعة التكلفة، ولاسيما بالنسبة للبلدان النامية والشعوب الأصلية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الصغرى والمتوسطة الحجم.

- كثيرا ما يقتصر العلم بالمواد التي تنتجها بعض المنظمات الحكومية الدولية وغيرها من

المنظمات الدولية على أعضائها فحسب أو لا يتاح الاطلاع إلا بتكلفة باهظة.

- مما يحد من مشاركة بعض أصحاب المصلحة من سكان المناطق النائية تواتر الاجتماعات المتعلقة بالسياسات العالمية ومكان عقدها.
- الافتقار إلى آلية عالمية معنية بمشاركة الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان النامية، من أجل معالجة المسائل المتعددة القطاعات المتصلة بوضع سياسات عالمية للإنترنت.

## 20 - بناء القدرات

لم تتح موارد كافية لبناء القدرات في طائفة من المجالات المتصلة بإدارة الإنترنت على الصعيد الوطني ومن أجل المشاركة الفعالة في الإدارة العالمية للإنترنت، ولا سيما من أجل البلدان النامية.

## 21 - تخصيص أسماء النطاقات

ضرورة المضي قدما في وضع سياسات وإجراءات من أجل أسماء النطاقات العليا العامة (gTLDs)<sup>(36)</sup>.

- تتأثر بعض القضايا الرئيسية، من قبيل المساواة في توزيع الموارد، وتهيئة سبل الاستفادة للكافة، والتعددية اللغوية وغيرها، تأثرا شديدا بجوانب الحاجة القائمة إلى متابعة العمل على رسم سياسات لتنظيم أسماء النطاقات وموالات تطوير حيزها. وإن كانت هذه المسائل تتأثر أيضا بالطبيعة المعقدة المتأصلة في هذه المشكلة.

## 22 - عنونة بروتوكولات الإنترنت

الشواغل المتعلقة بسياسات تخصيص عناوين بروتوكولات الإنترنت.

- أدت بعض العوامل التاريخية إلى خلل في التوازن في توزيع عناوين IPv4<sup>(37)</sup>. وقد عالجت هذه المسألة بالفعل مؤسسات تسجيل

<sup>(36)</sup> انظر المسرد.

<sup>(37)</sup> الإصدار الرابع لبروتوكولات الإنترنت.

الإنترنت الإقليمية. وفي ضوء التحول إلى IPv6<sup>(38)</sup>، ترى بعض البلدان أن سياسات التخصيص المتصلة بعنوانين بروتوكولات الإنترنت ينبغي أن تضمن توازن إمكانيات الانتفاع من الموارد على أساس جغرافي.

## 23 - حقوق الملكية الفكرية

تطبيق حقوق الملكية الفكرية على الفضاء الحاسوبي.

- إن الرأي متفق حول ضرورة تحقيق التوازن بين حقوق الحائزين وحقوق المستخدمين، ولكنه مختلف حول الطبيعة الدقيقة لأفضل شكل من التوازن يحقق المنفعة لجميع أصحاب المصلحة، وحول ما إذا كان نظام حقوق الملكية الفكرية الراهن مناسباً لمعالجة المسائل الجديدة التي يفرضها الفضاء الحاسوبي. فحائزو حقوق الملكية الفكرية من ناحية مشغولون بكثرة التجاوزات، مثل القرصنة الرقمية، والتكنولوجيات المعدة للالتفاف حول تدابير الحماية الرامية إلى منع هذه التجاوزات، ومن ناحية أخرى، فإن المستخدمين يخشون من أن تحتكر قلة قليلة السوق، ومن معوقات الوصول إلى المحتوى الرقمي والانتفاع منه، ومن طابع قواعد حقوق الملكية الفكرية الحالي الذي يتراءى لهم بعيداً عن التوازن.

## 24 - حرية التعبير

القيود على حرية التعبير.

- يمكن للتدابير المتخذة بشأن الإنترنت بناء على الاعتبارات الأمنية أو لمحاربة الجريمة أن تؤدي إلى انتهاك الأحكام المتعلقة بحرية التعبير الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي إعلان المبادئ.

<sup>(38)</sup> الإصدار السادس لبروتوكولات الإنترنت.



## 25 - الحقوق المتعلقة بحماية البيانات والمحافظة على الخصوصية

انعدام الحق في المحافظة على الخصوصية وحماية البيانات أو التفاوت في تطبيقه

- لا توجد تشريعات وطنية ولا معايير دولية واجبة التطبيق بالنسبة للحق في المحافظة على الخصوصية وحماية البيانات في مجال الإنترنت؛ ومن ثم، فإن السبيل أمام المستخدمين للاستفادة من حقوقهم في المحافظة على الخصوصية وحماية البيانات ضيق، إن وجد، حتى عندما يقر القانون هذه الحقوق. ومثال ذلك الانعدام الواضح لحماية البيانات الشخصية في بعض قواعد بيانات بروتوكول WHOIS<sup>(39)</sup>.

## 26 - حقوق المستهلك

- لا توجد معايير عالمية لحقوق المستهلك في مجال الإنترنت، مثل عمليات الشراء الدولية للبضائع عن طريق التجارة الإلكترونية؛ مما لا يترك أمام المستخدم سوى وسائل قليلة، إن وجدت، لإنفاذ حقوقه، حتى عندما تعترف التشريعات بتلك الحقوق. وفي حالة البضائع الرقمية وخدمات الاتصال المباشر على الإنترنت، توجد مشاكل تعترض سبيل التطبيق العملي الكامل لحقوق المستهلك التقليدية.

## 27 - التعددية اللغوية

- لم يتحقق تقدم كاف صوب التعددية اللغوية. ومن بين المسائل التي لم تحسم بعد تحديد معايير للنطاقات العليا المتعددة اللغات، وعناوين البريد الإلكتروني، والبحث عن الكلمات المفتاحية وكذلك عدم كفاية المحتوى

<sup>(39)</sup> قاعدة بيانات مستخدمة على نطاق واسع لتزويد مستخدمي الإنترنت بخدمات إعلامية (انظر المسرد).

المحلي للتعددية اللغوية. والتنسيق الدولي  
معدوم.

28 - وحدد الفريق العامل عددا من المسائل الهامة الأخرى  
مثل التضام و"شبكات الجيل القادم"، وكذلك التجارة العادية  
والتجارة الإلكترونية، ولكن دون أن يركز عليها بصورة  
مفصلة.

## رابعاً - صياغة فهم مشترك لأدوار جميع أصحاب المصلحة في البلدان النامية والمتقدمة على السواء ومسؤولياتهم

29 - اعترافاً بالدور الأساسي لجميع أصحاب المصلحة في  
مجال إدارة الإنترنت، فسوف يعرض هذا الجزء بإسهاب  
لأدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة الرئيسيين، أي  
الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وكذلك  
المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الدولية، وفق ما جاء  
في إعلان المبادئ<sup>(40)</sup>. كما أن الدوائر الأكاديمية والتقنية  
سوف تنهض بدور هام في هذا الشأن.

30 - **الحكومات**. تشمل أدوار ومسؤوليات الحكومات ما  
يلي:

- وضع السياسة العامة وتنسيقها، مع تنفيذها عند  
الاقتناء، على الصعيد الوطني، ووضع  
السياسات وتنسيقها على الصعيدين الإقليمي  
والدولي.
- تهيئة بيئة مواتية لتطوير تكنولوجيا المعلومات  
والاتصالات.
- النهوض بالمهام الإشرافية.
- وضع وإقرار القوانين واللوائح والمعايير.
- إبرام المعاهدات.
- تهيئة ممارسات فضلى.

(40) إعلان مبادئ مؤتمر القمة، الفقرة 49 (WSIS-03/GENEVA/DOC/0004).

- تشجيع بناء القدرات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستعانة بهذه التكنولوجيا في هذا المسعى.
  - تشجيع أعمال البحث والتطوير المتعلقة بالتكنولوجيات والمعايير.
  - تعزيز إمكانيات الاستفادة من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
  - مكافحة الجرائم الحاسوبية.
  - بناء جسور التعاون الدولي والإقليمي.
  - تشجيع العمل على تطوير البنية التحتية وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
  - معالجة المسائل الإنمائية العامة.
  - تشجيع التعددية اللغوية والتنوع الثقافي.
  - تسوية المنازعات والتحكيم.
- 31 - **القطاع الخاص.** تشمل أدوار ومسؤوليات القطاع الخاص:

- التنظيم الذاتي للدوائر الصناعية.
- تهيئة ممارسات فضلى.
- وضع مقترحات بشأن السياسات العامة، وتحديد مبادئ توجيهية وأدوات من أجل صناع السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة.
- القيام بأعمال البحث والتطوير المتعلقة بالتكنولوجيات والمعايير والعمليات.
- المساهمة في صياغة قانون وطني في هذا الشأن والمشاركة في وضع السياسات الوطنية والدولية.
- تشجيع الابتكار.
- التحكيم وتسوية المنازعات.
- تعزيز بناء القدرات.

## 32-المجتمع المدني: تشمل أدوار ومسؤوليات المجتمع المدني ما يلي:

- التوعية وبناء القدرات (المعرفة، التدريب، تبادل المهارات).
- الترويج لمختلف الأهداف التي تخدم المصلحة العامة.
- تيسير بناء الشبكات.
- حشد جهود المواطنين في إطار العمل الديمقراطي.
- مراعاة وجهات نظر الفئات المهمشة، بما يشمل على سبيل المثال الفئات المستبعدة والعناصر النشطة على صعيد القاعدة الشعبية.
- المشاركة في العمليات المتعلقة بالسياسات.
- المساهمة بالخبرات والمهارات والتجارب والمعرفة في طائفة متنوعة من مجالات سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- المساهمة في العمليات المتعلقة بالسياسة العامة وفي السياسات التي يغلب عليها توجه المسار من القاعدة إلى القمة، والتمحور حول البشر، وشمول الكافة.
- أعمال البحث والتطوير المتعلقة بالتكنولوجيات والمعايير.
- تهيئة ممارسات فضلى ونشرها.
- المساعدة على ضمان إخضاع القوى السياسية وقوى السوق للمساءلة بشأن احتياجات كافة أفراد المجتمع.
- تنشيط روح المسؤولية الاجتماعية وتشجيع ممارسات الحكم الرشيد.

- الدعوة إلى إقامة المشاريع والأنشطة الاجتماعية ذات الأهمية الحيوية التي قد لا تنسم مع هذا "بالرواج" أو لا تحقق ربحاً.
- المساهمة في تشكيل رؤى لمجتمعات للمعلومات محورها الإنسان ودعامتها حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والتمكين.

33 - وعلاوة على ذلك، اعترف الفريق العامل بأن مساهمات الدوائر الأكاديمية في الإنترنت بالغة القيمة وتمثل ينبوعاً رئيسياً للإلهام والابتكار والإبداع. وبالمثل، فإن الدوائر التقنية ومؤسساتها تشارك مشاركة مكثفة في تشغيل الإنترنت وفي وضع معاييرها وتطوير خدماتها. وتوفر كل من هاتين المجموعتين مساهمة دائمة قيمة في تهيئة الاستقرار للإنترنت وتوفير الأمن لها وتشغيلها وتطويرها. كما أنها تتفاعل تفاعلاً مكثفاً مع جميع فئات أصحاب المصلحة وفي داخل كل فئة منها.

34 - كما استعرض الفريق العامل الأدوار والمسؤوليات المناطة بالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية القائمة وغيرها من المحافل وشتى الآليات من أجل إجراء مشاورات رسمية وغير رسمية على السواء بين هذه المؤسسات. ولاحظ أن هناك مجالاً لتحسين التنسيق إلى حد ما.

## خامساً - "اقتراحات بشأن ما يلزم اتخاذه من إجراءات"<sup>(41)</sup>

### ألف - توصيات متصلة بآليات إدارة الإنترنت

35 - بحث الفريق العامل مدى كفاية الترتيبات الراهنة لإدارة الإنترنت فيما يتصل بالمبادئ المذكورة في وثائقه النهائية، واستنتج من ذلك ضرورة إدخال بعض التعديلات على هذه الترتيبات لكي تتفق مع المعايير التي حددها الفريق العامل، وهي الشفافية، والمساءلة، والتعددية اللغوية،

(41) إعلان مبادئ مؤتمر القمة، الفقرة 50 (WSIS-03/GENEVA/DOC/0004).

وضرورة معالجة جميع قضايا السياسات العامة المتصلة بإدارة الإنترنت في إطار منسق. وقد جمع هذه القضايا في أربع مجموعات، هي فيما يلي: إقامة منتدى، والسياسة العامة العالمية والإشراف، والتنسيق المؤسسي، وكذلك التنسيق على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والوطني.

36 - وأوصى الفريق العامل بإفساح مجال جديد للحوار مع جميع أصحاب المصلحة على قدم المساواة حول جميع المسائل المتصلة بإدارة الإنترنت.

37 - وفيما يتعلق بأدوار ومسؤوليات الحكومات، قرر الفريق العامل أن يطرح خيارات مختلفة للتباحث حولها في إطار مؤتمر القمة. والمقترحات الأربعة المختلفة كلها مكملة للمنتدى المذكور في القسم خامسا - ألف - 1 أدناه.

38 - واستنتج الفريق العامل أيضا أن من المجدي تحسين التنسيق المؤسسي، وكذلك التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة على الأصعدة الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطني.

39 - وفيما يلي المقترحات الأربعة.

## 1 - وظيفة المنتدى

40 - رأي الفريق العامل أن فراغا يشوب الهياكل القائمة، حيث تخلو من منتدى عالمي لأصحاب المصلحة المتعددين لمعالجة قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت. وخلص إلى أنه من المجدي إفساح ساحة من هذا القبيل للحوار بين جميع أصحاب المصلحة. ومن الممكن لهذه الساحة أن تعالج تلك القضايا، وكذلك القضايا المستجدة التي تتسم بالشمول وتعدد الأبعاد، والتي تمس أكثر من مؤسسة واحدة، أو لا تعالجها أية مؤسسة، أو لا تعالج في إطار منسق.

41 - كما لاحظ الفريق العامل أن من بين أولوياته الشاملة المساهمة في ضمان المشاركة الفعالة المجدية من جانب جميع أصحاب المصلحة في البلدان النامية في ترتيبات إدارة الإنترنت. والمؤسسات القائمة التي تعالج بعض قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ليست عالمية بوجه العام من حيث أعضائها، ومن ثم، فإن البلدان النامية تفتقر إلى منبر

لمناقشة قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت. كما أن المؤسسات العالمية الأخرى أضيق بؤرة أو لا تتيح المشاركة لجهات متعددة من أصحاب المصلحة. ولوحظ أن الآليات القائمة لا تراعي على الوجه الكافي التوازن الجغرافي ولا التنوع اللغوي. كما أن تجزؤ طبيعتها وهيكلها يجعل من الصعب على البلدان النامية أن تسمع أصواتها على منابرها.

42 - ومن بين الأهداف الرئيسية للفريق العامل تهيئة المجال أمام البلدان النامية للمشاركة الكاملة في ترتيبات إدارة الإنترنت. وقد وضع الفريق العامل هذا الهدف في سياق إحدى أولوياته التي حددها أثناء عمله، أي بناء القدرات في البلدان النامية.

43 - وينبغي لساحة أو منتدى الحوار (فيما يلي "المنتدى") السماح بمشاركة جميع أصحاب المصلحة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على قدم المساواة. وينبغي اعتبار التوازن بين الجنسين من المبادئ الأساسية بهدف تحقيق المساواة في التمثيل بين المرأة والرجل على جميع الأصعدة. وينبغي إيلاء عناية خاصة بضمان تنوع المشاركة فيما يتعلق بجملة أوجه، من بينها اللغة، والثقافة، والخلفية المهنية، وإشراك أفراد الشعوب الأصلية والمعوقين وغيرهم من أفراد الجماعات الضعيفة.

44 - ومن المستصوب أن يرتبط المنتدى بالأمم المتحدة بشكل يحدد فيما بعد. ويجدر بأن تكون له وضعية أفضل من وضعية مؤسسات الإنترنت القائمة حتى يشرك البلدان النامية في التحاور حول السياسات. وهو عامل هام في حد ذاته، حيث إن من المتوقع أن نمو الإنترنت في المستقبل سوف ينصب بصفة رئيسية في البلدان النامية.

45 - وينبغي للمنتدى أن يفتح أبوابه أمام جميع أصحاب المصلحة من سائر البلدان؛ ويجوز لأية جهة من أصحاب المصلحة أن تطرح عليه أية قضية من قضايا إدارة الإنترنت. وسوف يوطد المنتدى بمبادرات إقليمية ودون إقليمية ووطنية ويستكمل بآليات مفتوحة للاتصال المباشر عن طريق الإنترنت من أجل المشاركة. وينبغي له أن يدعم خطة تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض

التنمية المنبثقة عن عمليتي مؤتمر القمة والأهداف الإنمائية للألفية.

- التفاعل مع الهيئات الحكومية الدولية والمؤسسات الأخرى بشأن الأمور المندرجة في نطاق عملها التي تتصل بإدارة الإنترنت، مثل حقوق الملكية الفكرية، والتجارة الإلكترونية، والاتجار بالخدمات، والتضام بين الإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية.
- تحديد القضايا المستجدة وتبنيه الجهات المختصة إليها والإشارة بتوصيات بشأنها.
- معالجة المسائل التي لا تحظى بالمعالجة لدى الجهات الأخرى واقتراح اللازم بشأنها.
- ربط الجهات المختلفة المشاركة في إدارة الإنترنت حيثما لزم الأمر.
- المساهمة في بناء القدرات اللازمة لإدارة الإنترنت لدى البلدان النامية مع الاعتماد الكامل على موارد المعرفة والخبرات المحلية.
- تشجيع العمل على دمج المبادئ التي حددها مؤتمر القمة في عمليات إدارة الإنترنت وموالاته بالتقييم المستمر.

46 - وهناك تفاهم واضح على ضرورة عدم اعتبار هذا المنتدى استمراراً للفريق العامل، بل أن يُشكل على غرار نموذج المشاورات المفتوحة التي يجريها الفريق العامل، وأن يستند إلى هيكل بسيط جداً ويسترشد في عمله بعملية تنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين مع ضرورة الحرص على تحاشي التداخل والازدواجية مع المؤسسات القائمة والاستفادة على أفضل وجه ممكن من بحوث وأعمال الغير.

47 - وينبغي أن يؤسس المنتدى شراكات مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية حتى يتسنى له الاطلاع على مواردها المعرفية والاستفادة من خبراتها بصفة منتظمة. وينبغي لهذه الشراكات أن تجسد التوازن الجغرافي والتنوع الثقافي وأن توثق التعاون بين جميع المناطق.



## 2 - السياسة العامة العالمية والإشراف

48 - يسلم الفريق العامل بأن أي شكل تنظيمي لمهمة الإدارة/مهمة الإشراف ينبغي له التمسك بالمبادئ التالية:

- لا يجوز لحكومة واحدة أن تستحوذ على دور طاع في مجال الإدارة الدولية للإنترنت.
- يأخذ الشكل التنظيمي لمهمة الإدارة طابع التعددية اللغوية والشفافية والديمقراطية، مع مشاركة كاملة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية<sup>(42)</sup>.
- يفتح الشكل التنظيمي لمهمة الإدارة باب المشاركة أمام جميع أصحاب المصلحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية ذات الصلة، كل في نطاق دوره<sup>(43)</sup>.

49 - واتفق الفريق العامل على أن الاستمرار في تدويل الإنترنت ومبدأ العالمية يؤكدان ضرورة إجراء استعراض لآليات الإدارة القائمة، مما حدا به إلى إجراء هذا الاستعراض وبسط نتائجه في هذه الوثيقة.

50 - وتقضي الإدارة طائفة متنوعة واسعة من المهام التي يمكن أن تشمل مراجعة الحسابات، والتحكيم، والتنسيق، ووضع السياسات، والتنظيم، ولا تدخل في هذا الباب المشاركة في تسيير مهام التشغيل اليومية للإنترنت التي لا تمس قضايا السياسة العامة.

51 - وقد نظر الاستعراض في نماذج تنظيمية مختلفة لهذا الغرض، وفيما يلي أربعة نماذج للنظر.

### النموذج 1

52 - يتوخى هذا النموذج إقامة مجلس عالمي للإنترنت يتألف من أعضاء من الحكومات، ويوفر تمثيلاً مناسباً من كل منطقة ويشترك في عمله أصحاب المصلحة الآخرون. وسوف يأخذ هذا المجلس المهام المتصلة بالإدارة الدولية للإنترنت التي تضطلع بها في الوقت الحالي وزارة التجارة في حكومة الولايات المتحدة. كما أنه سوف يحل محل اللجنة الاستشارية

<sup>(42)</sup> إعلان مبادئ مؤتمر القمة، الفقرة 48 (WSIS-03/GENEVA/DOC/0004).

<sup>(43)</sup> إعلان مبادئ مؤتمر القمة، الفقرة 49 (WSIS-03/GENEVA/DOC/0004).

الحكومية لهيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة.

53 - تشمل مهام المجلس ما يلي:

- وضع سياسة عامة دولية للإنترنت وتوفير جوانب الإشراف اللازمة فيما يتصل بإدارة موارد الإنترنت، مثل عمليات الإضافة لملف المنطقة الجذرية والحذف منه، وإدارة عناوين بروتوكولات الإنترنت، واستحداث نطاقات عليا عالمية، وعمليات الإسناد وإعادة الإسناد للنطاقات العليا القطرية.
- وضع سياسة عامة دولية وتنسيق القضايا الرئيسية الأخرى المتصلة بالإنترنت، مثل البريد الإلكتروني التطفلي (سبام)، والخصوصية، والأمن الحاسوبي والجرائم الحاسوبية، التي لم تعالج بالصورة الوافية لدى المنظمات الحكومية الدولية القائمة.
- تيسير التفاوض لإبرام معاهدات واتفاقيات واتفاقيات حول السياسات العامة المتصلة بالإنترنت.
- وضع وتقديم إرشادات بشأن بعض القضايا الإنمائية المعينة المدرجة في دائرة أعمال الإنترنت الأوسع نطاقاً، ومن بينها دون حصر بناء القدرات، والتعددية اللغوية، والمساواة في تحمل تكاليف عمليات الربط الدولية من واقع التكلفة، والمساواة بين الجميع في إمكانية الاستفادة من الإنترنت.
- إقرار قواعد وإجراءات من أجل آليات حسم المنازعات وإجراء عمليات تحكيم عند الاقتضاء.

54 - إضفاء طابع رسمي على العلاقة بين المجلس ومؤسسات الإنترنت التقنية والتشغيلية، مثل هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة بعد إصلاحها وتدويلها، وفي إطار هذا النموذج، سوف تخضع هذه الهيئة للمساءلة أمام المجلس.

55 - ربط المجلس بالأمم المتحدة.

56 - يأخذ العنصر الحكومي دوراً قيادياً بالنسبة للمسائل التي سوف يعالجها هذا المجلس، أما القطاع الخاص والمجتمع المدني، فسيشارك بصفة استشارية.

## النموذج 2

57 - لا حاجة لمنظمة إشرافية محددة.

58 - قد يلزم توسيع دور اللجنة الاستشارية الحكومية لهيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة من أجل معالجة شواغل بعض الحكومات بشأن بعض المسائل المحددة.

59 - يمكن للمنتدى، على النحو المقترح في القسم خامسا - ألف - 1 أعلاه، وبمشاركة كاملة لجميع أصحاب المصلحة على قدم المساواة، أن يؤدي، إلى جانب مختلف المهام التي تتحدد داخله، مهام التنسيق بين أصحاب المصلحة المشاركين، وأن يعد تحليلا وتوصيات بشأن بعض المسائل.

60 - يؤدي هذا المنتدى وظيفته التنسيق لأصحاب المصلحة المشاركين بتهيئة منبر يتيح على ساحته مناقشة جميع المسائل التي تمس مؤسسات إدارة الإنترنت القائمة مناقشة صريحة. ومما سييسر هذه المناقشات التزام المؤسسات المشاركة بالشفافية، التي ينبغي أن يصبح الالتزام بها شرطا للمشاركة.

61 - كما سيتفاعل هذا المنتدى مع المبادرات المطروحة بشأن قضايا محددة وي طرح مبادرات من هذا القبيل، وذلك لإعداد تحليلات والإشارة بتوصيات بشأن مختلف القضايا المتصلة بالإنترنت. وينبغي أن تشمل المبادرات جميع أصحاب المصلحة الذين يسهم الأمر، وأن تتقدم بتوصيات إلى المنتدى وإلى أصحاب المصلحة.

### النموذج 3

62 - للحيلولة دون استحواذ حكومة واحدة على دور طاغ فيما يتعلق بالإدارة الدولية للإنترنت، يمكن لمجلس دولي للإنترنت أن ينهض، فيما يتعلق بقضايا السياسات التي تمس المصالح الوطنية، بالوظائف الموازية، ولا سيما الوظائف الواقعة في دائرة اختصاص هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة/هيئة الأرقام المخصصة للإنترنت.

63 - وإلى جانب ذلك، يجوز أن تشمل وظائف المجلس معالجة قضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بإدارة موارد الإنترنت، وكذلك قضايا السياسة العامة الدولية الخارجة عن نطاق المنظمات الحكومية الدولية القائمة الأخرى.

64 - وسوف يأخذ العنصر الحكومي في المجلس دورا قياديا في معالجة تلك القضايا، أما القطاع الخاص والمجتمع المدني، فسوف يقدمان المشورة.

65 - ويمكن للمجلس بالمثل أن ينهض بدور الراعي بالنسبة لبعض القضايا الإنمائية المعنية في دائرة أعمال الإنترنت الأوسع نطاقا.

66 - ويمكن للهيئة الجديدة أن تعني عن اللجنة الاستشارية الحكومية.

67 - وينبغي مواكبة هذا التدويل بإبرام اتفاق مناسب مع البلد المضيف بشأن هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة.

## النموذج 4

68 - يجمع هذا النموذج ثلاثة مجالات متداخلة، وهي إدارة سياسات الإنترنت، والإشراف، والتنسيق العالمي ويعالجها، ويقترح هيكل لمعالجة التحديات التالية:

- رسم السياسة العامة والبت في قضاياها المتصلة بشبكة الإنترنت الدولية، وتنهض الحكومة بالدور القيادي في هذا الشأن.
- الإشراف على الهيئة المسؤولة على الصعيد العالمي عن الأعمال التقنية والتشغيلية للإنترنت، وينهض القطاع الخاص بالدور القيادي في هذا الشأن.
- تنسيق عالمي لأعمال تطوير الإنترنت من خلال التحاور بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني على قدم المساواة.

## 69 - المجلس العالمي لسياسات الإنترنت

- وهو "المسؤول عن قضايا السياسة العامة المتصلة بشبكة الإنترنت الدولية" ويساهم بتوضيح تصورات السياسة العامة في عملية وضع المعايير التقنية المتصلة بالإنترنت.
- ويمثل آلية تقودها الحكومات ويتناول القضايا التي تعالجها المنظمات الحكومية الدولية القائمة وغيرها من قضايا السياسة العامة التي لا تندرج في الوقت الراهن، في مجال معين طبيعي أو تشمل بنطاقها عدة هيئات دولية أو حكومية دولية.
- ويتيح للقطاع الخاص والمجتمع المدني المشاركة بصفة مراقبين.

## 70 - هيئة الإنترنت العالمية المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة:

- وتناط بها المسؤولية عن "تطوير الإنترنت في الميدانين التقني والاقتصادي على السواء" (وهو دور مماثل لما تقوم به هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة)، ويتولى القطاع الخاص قيادتها، وتضم هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة بعد تدويلها وإصلاحها، وترتبط بالأمم المتحدة.
- ويكون للحكومات في إطار هذه الهيئة دوران متميزان ومستقلان.
- الدور الإشرافي على الهيئة المسؤولة، على الصعيد العالمي، عن الأعمال التقنية والتشغيلية للإنترنت. وهو دور تنهض به في الوقت الحالي إدارة التجارة بحكومة الولايات المتحدة. وسوف تنهض بهذا الدور لجنة رقابية تعينها الهيئة الحكومية الدولية، (المجلس العالمي لسياسات الإنترنت) وتخضع لمساءلة تلك الهيئة. ولن تكون للمهمة الإشرافية طبيعة تشغيلية أو إدارية.
- والوظيفة الثانية استشارية على غرار الوظيفة التي تنهض بها اللجنة

الاستشارية الحكومية لهيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة.

• المشاركة من جانب الحكومة والمجتمع المدني بصفة مراقب/استشاري على السواء.

• إبرام اتفاق مع بلد لاستضافة هيئة الإنترنت العالمية المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة.

71- المنتدى العالمي لإدارة الإنترنت:

• تناط به المسؤولية عن "تيسير عملية التنسيق (والمناقشة) لقضايا السياسة العامة المتصلة بالإنترنت".

• المشاركة على قدم المساواة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

### 3 - التنسيق المؤسسي

72 - عملاً بالفقرة 50 من إعلان المبادئ، يوصي الفريق العامل بأن تواصل أمانات المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الأخرى التي تعالج قضايا إدارة الإنترنت تحسين التنسيق بين أنشطتها وتبادل المعلومات بصفة منتظمة فيما بينها ومع المنتدى.

### 4 - التنسيق الإقليمي والوطني

73 - لاحظ الفريق العامل ضرورة أن تستفيد عمليات التنسيق الدولية من عمليات التنسيق بين السياسات على الصعيد الوطني. ولا يمكن أن تصبح الإدارة العالمية للإنترنت فعالة بدون ترابط مع السياسات القائمة على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والوطني. ومن ثم، يوصي الفريق العامل بما يلي:

(أ) الحرص بقدر المستطاع في جميع المناطق على اتباع نهج يراعي تعددية أصحاب المصلحة حتى يتوفر الدعم الكامل للأعمال المتعلقة بإدارة الإنترنت على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛

(ب) التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني وإنشاء لجنة توجيهية وطنية لإدارة الإنترنت مشكلة من العديد من أصحاب المصلحة أو هيئة مماثلة.

## باء - توصيات لمعالجة المسائل المتصلة بالإنترنت

74 - اتفق الفريق العامل على أن تعزيز مشروعية عمليات إدارة الإنترنت مشروط مسبقاً بمقومين عامين:

- المشاركة الفعالة المجدية من جانب سائر أصحاب المصلحة، ولاسيما من البلدان النامية.
- بناء قدرات كافية في البلدان النامية من الزاوية المعرفية والبشرية ومن ناحية الموارد المالية والتقنية.

75 - حدد الفريق العامل عدداً من التوصيات النابعة من المسائل ذات الأولوية الواردة في القسم ثالثاً. وبعضها موجه إلى مختلف آليات إدارة الإنترنت المقترحة في القسم خامساً - ألف، أما التوصيات الأخرى، فهي غير قاصرة على مؤسسة واحدة بعينها.

## 76 - إدارة ملفات المنطقة الجذرية ونظام الخوادم الجذرية لنظام أسماء النطاقات

- تحديد الترتيبات المؤسسية وبيان مسؤوليات المؤسسات وجوانب العلاقات بينها، وهي أمور مطلوبة لضمان استمرار التشغيل المستقر الآمن لنظام الخوادم الجذرية لنظام أسماء النطاقات.
- وبملاحظة أن عدد الخوادم الجذرية غير قابل للزيادة عن 13 خادماً بسبب قصور البروتوكولات، أُجري تحليل للمتطلبات من أجل تحديد المسار المناسب لتطوير البنية، بما في ذلك إعادة الهيكلة، من أجل الوفاء باحتياجات المستخدم النهائي.
- توضيح الترتيبات المؤسسية المطلوبة لضمان استمرار التشغيل المستقر الآمن للنظام الجذري أثناء الفترة التي قد يستغرقها إصلاح الإدارة وبعدها.

## 77 - عنونة بروتوكولات الإنترنت

- ضرورة أن يكفل الانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكولات الإنترنت أن توفر سياسات الإسناد المتعلقة بعناوين بروتوكولات الإنترنت إمكانيات متساوية للانتفاع بالموارد.

## 78 - تكلفة الربط

- دعوة الوكالات الدولية ودوائر المانحين إلى تكثيف دراستها في هذا المجال، ولاسيما من أجل دراسة الحلول البديلة، مثل تنمية عصب إقليمي لبروتوكولات الإنترنت وتهيئة منافذ محلية وإقليمية.
- دعوة الجماعات التي تدرس المسائل المتصلة بإدارة الإنترنت إلى الإحاطة علماً بإعلان المبادئ، أي إلى الانسجام بالتعددية والشفافية والديمقراطية والقدرة على التصدي لإدارة الإنترنت في إطار منسق بناء على نهج يراعي تعددية أصحاب المصلحة.
- دعوة المنظمات الدولية ذات الصلة إلى تقديم تقارير عن هذه الأمور لأي محفل أو هيئة أو آلية يؤسسها مؤتمر القمة من أجل معالجة المسائل المتصلة بإدارة الإنترنت والتنسيق العالمي.
- تشجيع برامج المانحين وآليات التمويل الإنمائي الأخرى على أن تحيط علماً بضرورة توفير التمويل للمبادرات التي تسعى إلى النهوض بعمليات الربط وزيادة نقاط التبادل في الإنترنت، والارتقاء بالمحتوى المحلي من أجل البلدان النامية.
- الاستفادة من الاتفاقات الدولية الراهنة في تشجيع الأطراف المعنية على مواصلة وتكثيف جهودها في العمل في المنظمات الدولية ذات



الصلة على معالجة المسائل المتصلة بالارتباط  
شبكية الإنترنت الدولية<sup>(44)</sup>.

#### 79 - استقرار الإنترنت وأمنها والجرائم الحاسوبية

- ضرورة العمل يدا بيد مع جميع أصحاب المصلحة من أجل وضع ترتيبات وإجراءات فيما بين الوكالات الوطنية المكلفة بإنفاذ القانون تتفق بالصورة المناسبة مع ضرورة حماية الخصوصية والبيانات الشخصية وسائر حقوق الإنسان.

- ينبغي للحكومات، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، أن تسعى لاستكشاف وإعداد أدوات وآليات، من بينها معاهدات وقنوات للتعاون، تتيح إجراء تحقيقات جنائية فعالة بشأن الجرائم المرتكبة في الفضاء الحاسوبي وضد الشبكات والموارد التكنولوجية وملاحقة مرتكبيها، مع معالجة مشكلة كيفية تطبيق الولاية القضائية عبر الحدود وبغض النظر عن الإقليم الذي ارتكبت منه الجريمة و/أو موقع الأداة التكنولوجية المستخدمة على نحو يراعي احترام السيادة.

#### 80 - البريد الإلكتروني التطفلي (سبام)

- يقتضي الأمر تنسيقاً عالمياً بين جميع أصحاب المصلحة من أجل وضع سياسات وإعداد أدوات تقنية لمكافحة البريد الإلكتروني التطفلي.

- وينبغي لمؤتمر القمة أن يسلم بضرورة التصدي للبريد الإلكتروني التطفلي وأن يدرج مبادئ عمل عامة بشأن التعاون في هذا الميدان. وعليه أن يقر بضرورة بذل جهود لمكافحة هذه الظاهرة لا تقتصر على سن التشريعات وإنفاذ القانون عبر الحدود، بل

<sup>(44)</sup> حظيت هذه المسألة بعناية مستمرة في رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ والاتحاد الدولي للاتصالات، وأثيرت كذلك على ساحة منظمة التجارة العالمية.

تعنى أيضا بالتنظيم الذاتي لدوائر الصناعة، والحلول التقنية، وإقامة الشراكات بين الحكومات ودوائر الإنترنت، والتوعية، وتنقيف المستخدم. ومما يجدر في هذا الشأن إيلاء اهتمام خاص بالقيود التي تحد من إمكانيات الربط وعرض النطاق الترددي لدى البلدان النامية. وينبغي الاتفاق على إصدار تصريح مشترك بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة وإرفاقه بالوثائق الختامية لمؤتمر القمة.

#### 81 - حرية التعبير

- ضمان ألا يترتب على أي من التدابير المتخذة بشأن الإنترنت، ولا سيما ما يتخذ منها لاعتبارات أمنية أو لمحاربة الجريمة، وقوع انتهاكات لمبادئ حقوق الإنسان.

#### 82 - المشاركة بدور مجد في رسم السياسات العالمية

- ينبغي للمنظمات الدولية، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية حيثما كانت معنية، أن تكفل الفرصة لسائر أصحاب المصلحة، ولا سيما في البلدان النامية، للمشاركة في عمليات البت في السياسات التي تمسهم، وتعزيز هذه المشاركة ودعمها.
- بذل مساع محددة لمعالجة مشكلة عدم توافر التمويل لدى مختلف أصحاب المصلحة في البلدان النامية، مما يعوقهم عن المشاركة النشطة المستمرة في عمليات الإدارة الدولية للإنترنت.

#### 83 - حماية البيانات والحق في الخصوصية

- تشجيع البلدان التي تخلو من تشريعات تحمي الخصوصية و/أو البيانات الشخصية على أن تضع قواعد واضحة وأطرا قانونية في إطار من المشاركة مع جميع أصحاب المصلحة من أجل حماية المواطنين من سوء استغلال

بياناتهم الشخصية، ولا سيما في البلدان التي ليس لديها تقاليد قانونية في هذه الميادين.

- ينبغي أن تطرح على طاولة المناقشة مع أصحاب المصلحة المجموعة الواسعة من القضايا المتصلة بالخصوصية التي عرض لها بالوصف تقرير المعلومات الأساسية من أجل تحديد ممارسات لمعالجتها.
- ينبغي تفتيح السياسات المنظمة لقواعد بيانات WHOIS لكي تراعي وجود تشريعات واجبة التطبيق بشأن الخصوصية في بلدان جهات التسجيل وبلدان الجهات المسجلة.
- ضرورة تحديد سياسات أنظمة التوثيق الإلكتروني العالمية ومتطلبات حماية الخصوصية بها في إطار يجمع أصحاب المصلحة؛ وينبغي السعي إلى تقديم مقترحات فنية مفتوحة من أجل التوثيق الإلكتروني تفي بهذه المتطلبات.

#### 84 - حقوق المستهلك

- ضرورة السعي إلى تطبيق قوانين حماية المستهلك تطبيقاً كاملاً في الواقع العملي، وكذلك آليات الإنفاذ، حمايةً للمستهلك أثناء عمليات الشراء بأسلوب الاتصال المباشر على شبكة الإنترنت للبضائع المادية والرقمية والخدمات المقدمة على الإنترنت، ولا سيما في التعاملات العابرة للحدود.
- ضرورة العمل على وضع معايير عالمية للدوائر الصناعية بشأن حقوق المستهلك تكون واجبة التطبيق في حالات استخدام و/أو شراء الخدمات المقدمة على الإنترنت والبضائع الرقمية. وينبغي أن يقر جميع أصحاب المصلحة هذه الجهود وأن تراعي هذه الجهود القوانين واللوائح المحلية الواجبة التطبيق بشأن

حماية المستهلك وحقوق الملكية الفكرية وغيرها مما له صلة بالأمر.

- إيجاد عملية تقييم مستمرة من جانب أصحاب المصلحة للتكنولوجيات المبتكرة حديثاً التي قد تمس حقوق المستهلك.

## 85 - التعددية اللغوية

### (أ) أسماء النطاقات:

- الحرص على وضع سياسات للشفافية نابعة من القاعدة ومتسمة بالشمول من أجل استحداث أسماء النطاقات المتعددة اللغات.
- يلزم تعزيز مشاركة جميع الحكومات وجميع أصحاب المصلحة في عملية الإدارة والتنسيق بينهم بغية دفع عجلة العمل على وضع وتطبيق حلول لأسماء النطاقات المتعددة اللغات، بما في ذلك عناوين البريد الإلكتروني المتعددة اللغات والبحث عن الكلمات المفتاحي.
- تعزيز التعاون بين الفرق العاملة المعنية بهندسة الانترنت ومؤسسات تسجيل أسماء النطاقات المدولة<sup>(15)</sup>، بما يهيئ بيئة دولية سليمة مواتية لمواصلة العمل على وضع معايير تقنية وخطة عمل من أجل النشر العالمي.

### (ب) المحتوى:

- ضرورة بذل المزيد من الجهد من أجل إعداد أدوات لتنمية المحتوى لتيسير إعداد محتوى متعدد اللغات.
- تشجيع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني على تنشيط وزيادة المحتوى المسجل باللغات المحلية الذي سينشر على الإنترنت.

---

(15) انظر المسرد.

## أعضاء وأمانة الفريق العامل المعني بإدارة الإنترنت

الرئيس

نيتين ديساي

المستشار الخاص للأمين العام لشؤون مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات (دهلي/مومباي)

الأعضاء

عبد الله الضراب

نائب محافظ هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية (الرياض)

كارلوس أ. أفونسو

مدير شؤون التخطيط، شبكة المعلومات للقطاع الثالث؛  
عضو اللجنة التوجيهية للإنترنت في البرازيل؛ وعضو دائرة المستخدمين غير التجاريين (ريو دي جانيرو)

بنغ هوا أنغ

مدير معهد الاتصالات والمعلومات، جامعة نانينغ  
التكنولوجية (سنغافورة)

كارين بانكس

منسقة شؤون الترابط الشبكي والدعوة برابطة الاتصالات  
التقدمية؛ مديرة شبكة غرين نت (لندن)

فريال الباجي

الرئيس والمدير العام للوكالة التونسية للإنترنت (تونس  
العاصمة)

فيتوريو بيرتولا

رئيس اللجنة الاستشارية العامة التابعة لهيئة الإنترنت المعنية  
بالأسماء والأرقام المخصصة، ورئيس مؤسسة Dynamic Fun  
وكبير الموظفين التكنولوجيين فيها (تورينو)

جوزيه ألكسندر بيكالو

عضو اللجنة التوجيهية البرازيلية للإنترنت؛ ومستشار  
بمجلس إدارة الوكالة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية  
(برازيليا)

كانغسيك تشيون  
كبير مسؤولي التشغيل بمؤسسة تنمية الأعمال الدولية، نيتبيا  
(سيول)

تريفور كلارك  
الممثل الدائم لبربادوس لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف  
(جنيف)

أفري دوريا  
مستشار أبحاث (بروفيدنس، رود أيلند)

وليم دريك  
رئيس منظمة "فنيو الحاسوب المناصرون للمسؤولية  
الاجتماعية"؛ زميل أول بالمركز الدولي للتجارة والتنمية  
المستدامة (جنيف)

راؤول إيتشبريا  
المدير التنفيذي/كبير المسؤولين التنفيذيين لمؤسسة تسجيل  
عناوين الإنترنت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي  
(مونتفيدو)

ديف إرياه  
رئيس هيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في  
موريشيوس (بورت لويس)

باهر عصمت  
مدير تخطيط الاتصالات السلكية واللاسلكية، وزارة  
المواصلات وتكنولوجيا المعلومات، مصر (القاهرة)

خوان فرينانديس  
منسق لجنة التجارة الإلكترونية في كوبا (هافانا)

عائشة حسن  
مدير أول لشؤون السياسات في مجالات الأعمال الإلكترونية  
وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية،  
غرفة التجارة الدولية (باريس)

ديفيد هيندون  
مدير علاقات الأعمال، وزارة شؤون التجارة والصناعة  
بالمملكة المتحدة (لندن)

تشيهنغ هو  
مستشار لجنة العلوم والتكنولوجيا بوزارة صناعة المعلومات  
في الصين؛ ونائب الرئيس السابق لأكاديمية العلوم الصينية  
(بيجين)

فيلي ينسن  
المدير العام لهيئة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية  
النرويجية (أوسلو)  
فولغانغ كلاينفيشتر  
أستاذ جامعي، قسم سياسات وأنظمة الاتصالات الدولية؛  
جامعة آر هوس (آر هوس)

جوفان كورباليجا  
مدير مؤسسة Diplo Foundation، جنيف/لافاييتا (جنيف)

أيوسيف تشارلز لوجران  
كبير علماء، معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا (باسادينا،  
كاليفورنيا)

دونالد ماكلين  
مدير مؤسسة ماكلين للاستشارات (أوتاوا)

ألين ميلر  
المدير التنفيذي للائتلاف العالمي لتكنولوجيا المعلومات  
والخدمات الإعلامية (أرلينغتون، فيرجينيا)

جاكلين أ. موريس  
مستشارة (بورت أوف سبين)

أوليفيه نانا نزيبا  
منسق المجتمع المدني الأفريقي (ياوندي)

أليخندرو بيسانتي  
مدير الخدمات الأكاديمية للحساب الإلكتروني، الجامعة  
المكسيكية الوطنية المستقلة نائب رئيس مجلس هيئة الإنترنت  
المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة (مكسيكو سيتي)

خليل الله قاضي  
مستشار بالبعثة الدائمة لباكستان لدى مكتب الأمم المتحدة في  
جنيف (جنيف)

راجاشيكار رماراج  
المدير الإداري لشركة سيفي المحدودة (تشيهاي "مدراس"  
سابقا)

ماساكي ساكاماكي  
مدير شعبة الاتصالات الحاسوبية، وزارة الشؤون الداخلية  
والاتصالات (طوكيو)

جوزيف سار  
رئيس اللجنة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،  
مجلس داکار الإقليمي (داكار)

بيمان سيادات  
مستشار بالبعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى مكتب  
الأمم المتحدة في جنيف (جنيف)

تشارلز شعبان  
المدير التنفيذي، مؤسسة أبو غزالة للملكية الفكرية (عمان)

ليندال شوب - مافول  
رئيس اللجنة الوطنية الرئاسية المعنية بمجتمع المعلومات  
وتتمية جنوب أفريقيا (بريتوريا)

وادو سيغانغا  
رئيس جمعية الحاسوب في كينيا (نيروبي)

خوان كارلوس سولينيس مورينو  
المدير التنفيذي للمؤسسة الحكومية للتكنولوجيا الرقمية  
(Gobierno Digital) (كينو)

ميخائيل ياكوشيف  
مدير إدارة الدعم القانوني، وزارة تكنولوجيا المعلومات  
والاتصالات في الاتحاد الروسي (موسكو)

بيتر زانغل  
نائب المدير العام للمديرية العامة لمجتمع المعلومات ووسائط  
الإعلام، المفوضية الأوروبية (بروكسل)



جان - بول زان  
مستشار أول، مدير إدارة وسائط الإعلام والاتصالات  
السلكية واللاسلكية، وزارة الدولة في لكسمبرغ (مدينة  
لكسمبرغ)

### أمانة الفريق العامل

ماركوس كومر، المنسق التنفيذي  
فرانك مارش، مستشار أول البرامج  
طارق الشنيتي، مستشار  
هند الطيب، مساعدة إدارية

\*\*\*

روبرت شو، موظف غير متفرغ، مندوب من الاتحاد الدولي  
للاتصالات

هوارد ويليمز، موظف غير متفرغ، مندوب من جامعة  
ستراتكلايد

ديفيد ساتولا، البنك الدولي (موظف غير متفرغ يعمل بصفته  
الشخصية)

\*\*\*

تشينغيتاي ماسانغو، متدرب داخلي (نيسان/أبريل -  
تموز/يوليه 2005)

تشانغو ماواكي، زميل، بالاشتراك مع مؤسسة Diplo  
Foundation (حزيران/يونيه 2005)

سيتي أراتا، زميل، بالاشتراك مع مؤسسة Diplo Foundation  
(حزيران/يونيه 2005)

دروباد ماتور، زميل، بالاشتراك مع مؤسسة Diplo Foundation  
(حزيران/يونيه 2005)

## مسررد

APEC	رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ
ASCII	النظام الأمريكي الموحد لتبادل المعلومات: ترميز الأبجدية الرومانية بسبع بتات
ccTLD	النطاق الأعلى للرمز القطري: من أمثله .uk (للمملكة المتحدة) و.de (ألمانيا)، أو .jp (اليابان)
DNS	نظام أسماء النطاقات: يترجم أسماء النطاقات إلى عناوين بروتوكولات الإنترنت
GAC	اللجنة الاستشارية الحكومية (لهيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة)
gTLD	أسماء النطاقات العليا العامة، مثل .com و .int و .net و .org و .info
IANA	هيئة الأرقام المخصصة للإنترنت
ICANN	هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ICT4D	تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
IDN	أسماء النطاقات المدولة: عناوين على الشبكة العالمية (الويب) تستخدم فئة مغايرة لرموز النظام الأمريكي الموحد لتبادل المعلومات
IETF	الفرقة العاملة المعنية بهندسة الإنترنت
IGOs	المنظمات الحكومية الدولية
IP	بروتوكول الإنترنت
IP Address	عنوان بروتوكول الإنترنت: محدد فريد مناظر لكل حاسوب أو جهاز متصل بشبكة من شبكات بروتوكول الإنترنت. ويوجد في الوقت الراهن نوعان من هذه العناوين مستخدمان فعليا، وهما الإصدار الرابع من بروتوكولات الإنترنت (IPv4) والإصدار السادس من بروتوكولات الإنترنت (IPv6). والإصدار الرابع (الذي يستخدم 32 عددا بيتيا) مستخدم منذ عام 1983 ومازال أشيع الإصدارات استخداما. وقد بدأ التحول إلى الإصدار السادس في عام 1999، وعناوينه مكونة من 128 عددا بيتيا).

IPRs	حقوق الملكية الفكرية
IPv4	الإصدار الرابع من بروتوكولات الإنترنت
IPv6	الإصدار السادس من بروتوكولات الإنترنت
ITU	الاتحاد الدولي للاتصالات
IXPs	نقاط التبادل على شبكة الإنترنت
MDGs	الأهداف الإنمائية للألفية
NAPs	منافذ الشبكة
NGN	شبكة الجيل القادم
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
Registrar	هيئة التسجيل: هيئة مصرح لها ("معمدة") من مؤسسة تسجيل/بيع/تسجيل أسماء نطاقات باسم المؤسسة
Registry	مؤسسة التسجيل: شركة أو منظمة تحتفظ بقاعدة بيانات تسجيلية مركزية للنطاقات العليا أو لمجموعات بعناوين بروتوكولات الإنترنت (مثل مؤسسات التسجيل الإقليمية للإنترنت، انظر ما يلي). وتعمل بعض مؤسسات التسجيل بدون الاستعانة بأي هيئة تسجيل على الإطلاق، أو بالاستعانة ببعض هيئات التسجيل، وتسمح مع هذا أيضا بالتسجيل المباشر فيها.
RIRs	مؤسسات التسجيل الإقليمية للإنترنت: منظمات لا تهدف للربح مسؤولة عن توزيع عناوين بروتوكولات الإنترنت على الصعيد الإقليمي لمقدمي خدمات الإنترنت ومؤسسات التسجيل المحلية.
Root servers	الخوادم الجذرية: خوادم تحتوى على مؤشرات لخوادم الأسماء الرسمية المستخدمة من أجل جميع النطاقات العليا. وعلاوة على الخوادم الجذرية الثلاثة عشر "الأصلية" الحاوية لملف المنطقة الجذرية الذي تديره هيئة الأرقام المخصصة للإنترنت، يوجد اليوم عدد كبير من خوادم Anycast تقدم معلومات متطابقة، وموزعة على جميع أنحاء العالم من خلال بعض من جهات التشغيل الأصلية الاثنتي عشرة.
Root zone file	ملف المنطقة الجذرية: ملف رئيسي يتضمن مؤشرات إلى خوادم للأسماء من أجل جميع النطاقات العليا.
SMEs	المشاريع الصغيرة والمتوسطة

TLD نطاق أعلى

WGIG الفريق العامل المعني بإدارة الإنترنت

WHOIS بروتوكول للإجابة على الاستفسارات موجه للمعاملات ومستخدم على نطاق واسع لتقديم الخدمات الإعلامية لمستخدمي الإنترنت. وكان مشغلو سجل النطاقات العليا، في معظمهم وليس كلهم، يستخدمونه في الأصل لتقديم خدمات "الصفحات البيضاء" ومعلومات عن أسماء النطاقات المسجلة، ولكن امتدادته الحالية تغطي طائفة أوسع بكثير من خدمات المعلومات، ومن بينها عمليات البحث في بروتوكول WHOIS لسجلات الإنترنت الإقليمية عن معلومات عن تخصيصات عناوين بروتوكولات الإنترنت.

WSIS مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

WTO منظمة التجارة العالمية

## Appendix – References

This list of papers, books and URLs serves as an additional reference on the Internet governance debate. Several of these works include extensive bibliography.

### Papers and books:

Carlos A. Afonso, *Scenario for a New Internet Governance, version 6*, WGIG, May 2005. Available in the proposals repository of the Internet Governance Project.

Vittorio Bertola, *Internet Steering-Coordination Group*, WGIG, April 2005. Available in the proposals repository of the Internet Governance Project.

David Bollier, *Silent Theft – The Private Plunder of our Common Wealth*, New York, Routledge, 2003.

Center for Democracy and Technology, *ICANN and Internet Governance: Getting Back to Basics*, Washington, DC, July 2004 (<http://www.cdt.org>).

William J. Drake, *Reframing Internet Governance Discourse: Fifteen Baseline Propositions*, Workshop on Internet Governance, UN ICT Task Force, New York, March 25-26, 2004.

Raul Echeberria , *Possible Changes to the Internet Governance Systems: Root Servers, IP Addresses and Domain Names (Working Document)*, WGIG, May 2005. Available in the proposals repository of the Internet Governance Project.

Hans Klein and Milton Mueller, *What to do About ICANN: A Proposal for Structural Reform*, Internet Governance Project, April 2005.

Wolfgang Kleinwächter, *Internet Co-Governance - Towards a Multilayer Multiplayer Mechanism of Consultation, Coordination and Cooperation (M3C3)*, WGIG, September, 2004.

Marcel Machill, *Who Controls the Internet? The Bertelsmann's Foundation Recommendations for Internet Governance*, Bertelsmann Foundation, Berlin, April, 2001.

Don MacLean (ed.), *Internet Governance: A Grand Collaboration*, UN ICT Task Force, New York, September, 2004.

Don MacLean et al., *Louder Voices: Strengthening Developing Country Participation in International ICT Decision-Making*, Commonwealth Telecommunications Organisation and the Panos Institute, June 2002.

John Mathiason et al., *Internet Governance: The State of Play*, Internet Governance Project, September, 2004.

NGO and Academic ICANN Study (NAIS) Report, *ICANN, Legitimacy, and the Public Voice: Making Global Participation and Representation Work*, Executive Summary, August, 2001.

Adam Peake, *Internet Governance and WSIS*, GLOCOM, Tokyo: July, 2004.

### Relevant URLs:

ICANN Watch – <http://www.icannwatch.org>

Internet Governance Project – <http://www.internetgovernance.org>

Instituto del Tercer Mundo (ITeM)

[wsis2@item.org.uy](mailto:wsis2@item.org.uy) | Phone / Fax: +598 (2) 412-4224 | Dr. Juan Paullier 977, Montevideo URUGUAY

Internet/ICT governance caucus mailing list – <https://ssl.cpsr.org/mailman/listinfo/governance>

ITU – <http://www.itu.int>

NAIS – <http://www.naisproject.org>

UN ICT Task Force – <http://www.unictf.org>

WGIG – <http://www.wgig.org>

WSIS – <http://www.wsis.org>